التزاحم الجيوسياسي-الاميركي-الصيني في القارة الافريقية بعد عام ٢٠٠١

م.د.سماح مهدي صالح العلياوي
تدريسي في قسم القانون في جامعة الإمام جعفر الصادق
Samahmehdi2@gmail.com

المُلخص
بدأ التنافس الأميركي– الصيني في إفريقيا عن طريق سعي كِلا الطرفين إلى تأكيد وجودهما، فقد طرحت الولايات المتَّحدة المبادرات السِّياسيَّة والأمنيَّة في إفريقيا، بغية تدعيم تحركاتها العسكرية على المستوى العالمي، واستعمال منظَّمة الأمم المتَّحدة وسيلة لفرض العقوبات على إفريقيا، كذلك استعمال حلف شمال الأطلسي لردع النُّظُم والحركات المناوئة للسِّياسة الأميركية، وطرَح مبدأ المشروطية السِّياسيَّة، حيث الربط بين تقديم المعونات والقروض، وبين التزام الدُّوَل الإفريقية باحترام حقوق الإنسان والتحوُّل الديمقراطي، بينما انطلقت الصين من نهج الإصلاح الإقتصادي الداخلي بما ينعكس على السِّياسة الخارجية، إذ تعاملت الصين مع القارة الإفريقية وفق مبدأ عدم التدخُّل في الدُّوَل الأخرى واحترام السِّيادة الإفريقية، والسّعي نحو رفع حجم الاستثمارات والتدفُّقات المالية الصينية في القارة الإفريقية.
كلمات مفتاحية: إفريقيا ؛ القرن الافريقي؛ التنافس الامريكي؛الولايات المتحدة ؛الصين

((The American – Chinese Geopolitical Crowding in the African Continent after 2001))

Teacher Dr. Samah Mahdi Salih Al – Elayawi
Teacher at the Law Department
in Imam Jaaffar AL Sadiq University

Abstract
The American – Chinese competition in Africa began when both sides sought to assert their presence. The United States proposed political and security initiatives in Africa in order to support its military moves at the global level, and the use of the United Nations as a means to impose

sanctions on Africa, as well as the use of NATO to dissuade systems and movements opposed to American policy, and he proposed the principle of political conditionality, whereby the link between the provision of aid and loans, and the commitment of African countries to respect human rights and democratic transition, While China embarked on the approach of internal economic reform, which would be reflected in foreign policy, as China dealt with the African continent according to the principle of non – interference in other countries and respect for African sovereignty, and it sought to raise the volume of Chinese investments and financial flows in the African continent.

Keywords:Africa,Horne of Africa,The American- China rivalry,china

المقدمة

تتمتَّع القارة الإفريقية بأهميَّة سياسيَّة وأمنيَّة واقتصادية، وقد أصبحت محوراً جيواستراتيجياً في استراتيجيات القِوى العُظمى، حيث خضعت للاستعمار الأوروبي لمدة طويلة، والّذي كرسه مؤتمر برلين عام ١٨٨٤، إذ تمَّ وضع التصور العام لتأسيس مناطق الهيمنة للقوى الأوروبية، وهي: بريطانيا، فرنسا، بلجيكا، وألمانيا، ومع موجة التحرر العالمية في خمسينيات وستينيات القرن العشرين، فقد بدأت بعض المناطق الإفريقية تحصل على الاستقلال السِّياسيّ تباعاً، وعلى الرغم من تراجع القِوى الأوروبية الّتي كانت تسيطر على إفريقيا، وتغير الفاعلين الرئيسين في النظام الدَّوْلي، لكن التنافس في إفريقيا استمرَّ بين الولايات المتَّحدة والاتِّحاد السُّوفياتي، حيث انتقل الصِّراع بين القطبين في مرحلة الحرب الباردة إلى السَّاحة الإفريقية، وبعد تفكُّك الاتِّحاد السُّوفياتي عام ١٩٩١، وتحوَّل النظام الدَّوْلي من الثنائية القطبية إلى الأحادية القطبية فقد أخذت القارة الإفريقية حيزاً أوسع في السِّياسة الخارجية الأميركية والصينية.

إنَّ القارة الإفريقية عانت من التهميش والأقصاء والأبعاد، لكن أخذت القارة تكتسب أهميَّة استراتيجياً متزايداً، وذلك جراء المُتغيّرات الإستراتيجية على المستوى الدَّوْلي، إذ برزت قِوى دولية من خارج المنظومة الاستعمارية التقليدية الغربية، واتَّضحت احتمالات صعود قِوى دولية أخرى تنافس العالم الغربي والولايات المتَّحدة على قيادة النظام العالمي. وقد ظهر نوع من التنافس الأميركي– الصيني لاستثمار المكانة والموارد الإفريقية، حيث ظهرت رؤية جديدة في السِّياسة الخارجية الأميركية تدعوا إلى إعادة تقويم وترتيب منظومة المصالح والأولويات القومية الأميركية في إفريقيا، إذ استخدمت واشنطن "إستراتيجية المقايضة" **(Barter strategy)**، و"المنافع الثابتة" **(Fixed benefits)**، حيث رهنت المساعدات والقروض المُقدِّمة إلى الدُّوَل الإفريقية بمقدار التزام هذهِ الدُّوَل بالرؤية الأميركية حِيَال قضايا الديمقراطية

وحقوق الإنسان مع العلم بأن واشنطن تتعامل بـ"ازدواجيَّة المعايير" **(Duality of standards)** مع الأنظمة الإفريقية؛ فأذا كان النظام حليف يتمُّ التغاضي عن انتهاكات حقوق الإنسان، أمَّا إذا كان النظام مناهض للسِّياسة الأميركية فيتمُّ مقارعته تحت عنوان حماية حقوق الإنسان. وفي المقابل، فإنَّ الصين بدأت بتطبيق إستراتيجية الإصلاح والانفتاح الإقتصادي، وتعزيز نطاق الاستثمارات الخارجية القائمة على الاحترام المتبادل للسِّيادة، وعدم التدخُّل في الشؤون الداخلية للدُّوَل الأخرى، خاصة إفريقيا، وقد اعتبرت الصين القائد للدُّوَل النامية، حيث طرحت المشاريع الاستثمارية والمساعدات من دون أن تفرض على الجانب الإفريقي اتِّخاذ سياسة معينة، أو اتِّباع إستراتيجية مُحدِّدة في الشؤون الوطنيَّة.

ولعلَّ الصُّعود السِّلمي للأقطاب الإقتصادية خلق نوع من التنافس بين القِوى الدَّوْلية الكُبْرَى في ضوء احتمالية بروز النظام العالمي المُتعدِّد الأقطاب، لا سيّما التنافس الأميركي– الصيني إزاء إفريقيا، إذ سعى كِلا الطرفان إلى تطوير سياسات وآليات تماشياً مع الأوضاع الجديدة لاستغلال إفريقيا من النواحي الإقتصادية والسِّياسيَّة والعسكرية، وإحتدم التنافس بين الولايات المتَّحدة والصين سواء لتوسيع قاعدة النفوذ والمصالح، أم للحصول على موارد الطَّاقة والمواد الأولية لتطوير القاعدة الصِّناعيَّة لكِلا الدولتين.

أهميَّة البحث

تنطلق أهميَّة البحث من تحديد طبيعة الأزمات المُتجدِّدة في القارة الإفريقية، والّتي انتجت مجموعة من التحديات الّتي تواجه الإستراتيجية الأميركية في القارة الإفريقية، وخاصة بعد تفجير برجَي التِّجارة العالمية عام ٢٠٠١، لهذا طرحت السِّياسة الخارجية الأميركية العديد من الوسائل للتعامل مع القارة الإفريقية، وفي الوقت نفسه أخذت الصين مساحة أوسع في الاهتمامات الدَّوْلية للحصول على المواد الأولية والأسواق العالمية، وهو ما عزَّز من فرضية التنافس الأميركي– الصيني في القارة الإفريقية.

إشكالية البحث

يرتكز البحث على إشكالية مفادها: **" التزاحم الجيوسياسي الأميركي– الصيني في القارة الإفريقية بعد عام ٢٠٠١"**، إذ يقتضي توضيح ماهية الأزمات في القارة الإفريقية، والّتي ساهمت في زعزعت الإستراتيجية الأميركية، كما إن الخصائص الإستراتيجية للقارة حفِّزت الصين على استعمال العديد من الأدوات، بهدف أخذ المكانة المميّزة ضمن القارة، لذلك ظهر نوع من التنافس الأميركي– الصيني لتحقيق المصالح، وهذه التنافس جعل القارة رهينة لإرادات القِوى المهيمنة. وعليه تتَّضح التساؤلات التالية، وهي:

- ما هي طبيعة الأزمات الإفريقية ذات التأثير المباشر في التوجُّه الأميركي– الصيني؟
- ما هي الوسائل الأميركية – الصينية المستعملة إزاء القارة الإفريقية؟

فرضية البحث

يفترض البحث أن القارة الإفريقية تتمتَّع بالعديد من الخصائص الإستراتيجية ما ساهم في نشوء العديد من الأزمات، والتّي شكَّلت المنفذ الرئيسي للتزاحم الأميركي– الصيني في القارة الإفريقية، وهذا التنافس جاء نتيجة السّعي الأميركي للهيمنة على القارة إفريقيا بالتزامن مع التوسُّع الإقتصادي الصيني.

منهج البحث

أخذ البحث بالمنهج التاريخي لإعطاء خلفية عن مراحل تطوُّر الاهتمام الأميركي والصيني إزاء إفريقيا. وتمت الاستعانة بالمنهج التحليلي لإيضاح الحوادث، وإيجاد الروابط السببية. والاستعانة بالمنهج الوصفي، للتعرف على مستويات المساعدات الّتي تلقتها الدُّوَل الإفريقية من الولايات المتَّحدة والصين.

هيكليَّة البحث

إن هيكليَّة البحث اشتملت على المُلخص، والمُقدِّمة، والخاتمة، كما تضمَّنت مبحثين، إذ في المبحث الأول تضمن عنوان: **"الأزمات السِّياسيَّة الإفريقية المؤثرة في التوازن الدَّوْلي"**. وتضمَّن المبحث الثاني عنوان: **"أدوات التنافس الأميركي – الصيني تُجَاه القارة الإفريقية"**.

المبحث الأول: الأزمات السِّياسيَّة الإفريقية المؤثرة في التوازن الدَّوْلي

تُعدُّ القارة الإفريقية من المناطق الّتي تمتاز بالعديد من الخصائص الإستراتيجية[1]، كما تعرف بالنزاعات والمشاكل الأمنيَّة الخارجية والداخلية، والّتي تؤثر في طبيعة العلاقات الدَّوْلية، لا سيّما المشاكل السِّياسيَّة والمحاولات الانفصالية، والانقلابات العسكرية، إذ يتميّز شرق القارة الإفريقية بالعديد من الحروب المتجدِّدة في كلٌّ من السودان، وإثيوبيا، والصومال، وفي غرب القارة هناك الأزمات الأهلية في ليبيريا، وفي الجنوبية الإفريقي تنشب الحروب في موزمبيق وأنغولا، أمَّا في وسط إفريقيا فنجد النزاعات قائمة في بوروندي، رواندا، وتشاد، وفي شمال إفريقيا نجد حرب الصحراء الغربية والاضطرابات السِّياسيَّة في ليبيا، وهذه النزاعات تؤثر وتتأثر في الأوضاع العالمية بشكل أو بأخر، ولهذا أصبحت القارة الإفريقية محوراً للتدخُّلات الغربية سواء عِبرَ القِوى الكُبْرَى أم المنظمات الدَّوْلية، مثل: نشر قوَّات حفظ السَّلام أو التدخُّل بحجة مكافحة الإرهاب أو الدفاع عن حقوق الإنسان أو لتقديم المساعدات الإنسانية أو لتنمية الوضع الإقتصادي والحدِّ من الهجرة. وبناء عليه، سوف نقسِّم هذا المبحث إلى مطلبين، هما: المطلب الأول، التحركات الراديكالية السِّياسيَّة. والمطلب الثاني، المشاكل الحدودية والمطالبات الانفصالية.

المطلب الأول: التحركات الراديكالية السِّياسيَّة

أثرت السِّياسة الأوروبية الاستعمارية على طبيعة نظام الحكم في القارة الإفريقية، إذ بعد الاستقلال عن الاستعمار تحوَّلت أغلب الدُّوَل الإفريقية إلى الأنظمة الاستبدادية الشمولية، لكن مع مطلع تسعينيات القرن العشرين شهدت القارة الإفريقية ظهور نوع جديد من القادة الذين يؤمنون بضرورة إدخال النظام الديمقراطي، وإجراء تحوُّلات جذرية في العملية السِّياسيَّة تجسدت في الأخذ بـ"التعدُّديَّة السياسية" **(Political pluralism)**، وعلى الرغم من ظهور انتخابات شبه حرة وشبه نزيهة، لكن هذا التوجُّه ما زال نسبياً بسبب الصِّراعات والنزاعات في بعض الدُّوَل، واستمرار سيطرة فئة معينة على العملية السِّياسيَّة[٢].

وتعرف النُّظُم السِّياسيَّة في إفريقيا بالتدخُّل العسكرية في شؤونها، وأن القوَّة المسلّحة بقيت هي الأداة الوحيدة للتعبير، إذ إن أغلب هذه النُّظُم وصلت إلى السُّلطة عن طريق الانقلابات، سواء ضدَّ أنظمة حكم مدنية منتخبة أم ضدَّ أنظمة عسكرية، وتعود هذه الانقلابات إلى ضعف التنظيمات السِّياسيَّة والتبادل السِّلمي للسُّلطة، وتفشي حالة التخلف في هذه الدُّوَل، وقد جرت أول محاولة انقلاب في إثيوبيا عام ١٩٦٠، وبعدها في جمهورية توغو عام ١٩٦٣، ثمَّ توالت الانقلابات في دولة الكونغو الديمقراطية، وبنين، وغانا، ونيجيريا إلى أن زادت على أكثر من (٩٠) انقلاب[٣]، فضلاً عن عدد كبير من المحاولات الانقلابية الّتي أحبطت عن طريق التدخُّل الخارجي الأوروبي، أو عن طريق إيجاد الحلول للأنظمة السياسية غير المستقرة، كما حدث في موريتانيا حيث ساهمت فرنسا بالتعاون مع منظَّمة الأمم المتَّحدة في إيجاد حلَّ بالتراضي للخروج من الأزمة الّتي تسبب فيها انقلاب عام ٢٠٠٨، ويعتبر الانقلاب في مالي في آذار/مارس ٢٠١٢، وفي جمهورية غينيا بيساو في نيسان/أبريل ٢٠١٢، دلالة واضحة على أن مشكلة الانقلابات متجذرة في الفكر الإفريقي، وهي أسهل طريقة للوصول إلى الحكم.

إنَّ التغيُّرات الدَّوْلية والإقليميَّة مطلع القرن الحادي والعشرين أدَّت إلى تراجع نسبي في دور المنظومة العسكرية من الواقع السِّياسيّ الإفريقي، لكنّه لا ينفي تأثير المؤسَّسة العسكرية في صياغة معالم النُّظُم السِّياسيَّة[٤]، إذ وقعَ انقلاب في السودان في نيسان/أبريل ٢٠١٩، حيثُ تمت إزاحة الرئيس السوداني "عمر البشير" من الحكم عن طريق الجيش السوداني عقبَ احتجاجات شعبيّة طالبت برحيله، لهذا يعتقد العسكريين أنهم أصحاب القوَّة الشَّرعية، ولا يحق للحكم المدني الّذي يقوض سلطاتهم وامتيازاتهم، لا سّيما أن الصِّراع القبلي الإفريقي عظم من دور وتأثير القوَّة العسكرية، بوصفها قوَّة فوُق القبلية، إذ تحاول أن تكون انعكاس للوحدة الوطنيَّة، لهذا نجد أن بعض القبائل تحوَّلت إلى مؤسَّسات عسكرية، كما هو الحال في السودان، ونيجيريا، والصومال.

ويمكن حصر أهم أسباب استمرار ظاهرة الانقلابات الإفريقية، وهي: إن طبيعة النُّظُم السِّياسيَّة الإفريقية حيث تبتعد عن النُّظُم الديمقراطية العالمية، وذلك بسبب انتشار الفقر بين فئات واسعة من المجتمع الإفريقي جعل الجهات الوطنيَّة ترى بأن المنصب

العام هو طوق النجاة من واقع الفقر، ممَّا يبرِّر انغماس كثير من السياسيين الأفارقة في ممارسات لا تتفق مع جوهر منظومة التنمية الّذي تحتاجه القارة بقدر المنفعة الشخصية، وباتت المعادلة السِّياسيَّة محكومة بعلاقة طردية بين زيادة الأزمات الإقتصادية وبين زيادة رغبة قيادات الجيش في الهيمنة على السُّلطة بحجة إصلاح الأوضاع الإقتصادية المتردية، لذلك أتضحت الصِّراعات بين القبائل في المجتمع الإفريقي، والّتي أدَّت إلى تدهور الاستقرار السِّياسيّ(٥).

ولعلَّ استمرار هذه الصِّراعات انعكس في تراجع التنظيمات السِّياسيَّة، وفي تبرير شرعية وجودها، وممَّا زاد من خطورة الأمر هو أن أغلب الجيوش الإفريقية تكونت وهي تحمل في طياتها الانقسامات القبلية الشديدة الموجودة في مجتمعاتها، وأن أغلب القيادات العسكرية قد حافظت على الانقسامات القبلية حيث اعتقدت أن الاعتماد على قبائلهم يضمن لهم استمرارهم في الحكم، بالإضافة إلى إساءة استغلال العملية الانتخابية وأجهزة الدَّولة، فمن الأمور المألوفة في الواقع الإفريقي أن أجهزة الدَّولة تستخدم بصورة أحادية وعنيفة، مثل: تحويل الممارسة الانتخابية إلى مجرد ذريعة تقوم على الغش والتزوير(٦)، ويصبح التصويت مجرد إجراء فارغ المضمون بالتزامن مع غياب المؤسَّسات اللازمة لتعزيز التحوُّل الديمقراطي، فالأجهزة الأمنيَّة الإفريقية عادة ما تقوم بقمع المعارضة، ولا يمكن أغفال دور العامل الدَّوْلي، إذ سعت الأطراف الخارجية إلى دعم القيادات الإفريقية الموالية لها وإيصالها إلى الحكم، وفي ظلّ غياب الأساليب الديمقراطية، يبقى الأسلوب العسكري الأسرع لإحداث التغيير.

وأضحت قضايا القيادة والحكم الصالح والشفافية والمساءلة من أهم الموضوعات الّتي تشكل محور الجدل السِّياسيّ والإجتماعي الإفريقي، وبدأت الأحزاب السِّياسة تنتقل من نظام الحزب الواحد إلى نظام مُتعدِّد الأحزاب ليس على أساس تنوع البرامج السِّياسيَّة، بل انعكاساً للطبيعة التعدُّدية التّي تزخر بها القارة من القبائل والإثنيات والأديان والثقافات، وقد شكل هذا التنوع سبباً في عدم الاستقرار السِّياسيّ، حيث لا يُمكن تشكيل حزب على أساس قومي، كما إن الأوضاع المضطربة أمنياً ، والانقلابات وعدم الاستقرار السِّياسيّ، والصِّراع القبلي والدِّيني، جعلت القارة تستقطب الأطراف الدَّوْلية، سواء أكان ذلك رغبة من قِبَل الدُّوَل الإفريقية أو عنوةً عنها، الأمر الّذي جعل الدُّوَل المستقطبة تتدخل بالشؤون الداخلية بحجج مختلفة، مثل: محاربة الإرهاب، والدفاع عن حقوق الإنسان، وتغيير الحكم الدكتاتوري(٧).

إنَّ القارة الإفريقية تعاني من المحاولات الانفصالية، وعدم الاستقرار السِّياسيّ ممَّا أدَّى إلى ضعف الإدارة السِّياسيَّة، وشجع القبائل على الانفصال كما حدث في نيجيريا ودولة الكونغو الديمقراطية، فضلاً عن النزاع القبلي في السودان الّذي أدَّى إلى حرب بين تجمعات أثنية قبلية، أيضاً صراع السودان والتشاد الّذي تحوَّل إلى استقطاب أثني، ولعلَّ المحاولات الانفصالية تحدث بسبب توفر عوامل داخل إفريقيا جذبت أطرافاً

خارجية مؤثرة، فضلاً عن اختلاف الظروف القبلية واللغوية والعرقية والدِّينيَّة والفكرية والسِّياسة، بالإضافة إلى عدم وجود التوازن في توزيع الثروات الإقتصادية أو السُّكَّان في داخل الدُّوَل الإفريقية، إذ نجد بعض المناطق مكتظة بالسُّكَّان، ومن دون وجود أيّ موارد اقتصادية كافية[٨]، في حين أن مناطق أخرى تضمُّ مجموعات سكانية قليلة وتحتوي على ثروات اقتصادية عالية، لكنها تمتنع عن مشاركة باقي أجزاء الدَّولة في هذه الثروات، ناهيك عن عدم مراعاة الحكومات الوطنيَّة للحالة الاستثنائية الإدارية الّتي عاشتها الدُّوَل الإفريقية قبل وبعد الاستقلال، حيث تقوم على الإدارة اللَّا مركزية، إذ حاولت السُّلطات الجديدة تطبيق نظام مركزي صارم أدَّى بالكثير من المدن أو القبائل البعيدة من النفور من الحكومة المركزية.

وتعاني إفريقيا من الكيانات العنصرية الّتي تتبع سياسة التفرقة والتمييز والتعصب بسبب العرق أو اللّون، واستغلال المواطنين البيض للسُّكَّان الأصليين السود، من خلال الهيمنة على الثروات الطبيعية وإتباع سياسة الإبقاء على الإفريقيين السود، بوصفهم أيدي عاملة رخيصة، وإجبارهم على العيش في مناطق مخصصة لهم اشتهرت باسم "المعازل" **(Isolators)**، لا سيّما في زيمبابوي وجنوب إفريقيا وناميبيا، وقد تعقدت هذه المشكلة بصورة كبيرة في هذه الدُّوَل عندما اكتشف أنها تحتوي على ثروات طبيعية، مثل: الذهب واليورانيوم والنحاس والحديد، وقد تمكنت الأقليات البيضاء من اتِّخاذ خطوات كثيرة تجاهلت فيها إرادة الأغلبية في القارة الإفريقية، وتمكنت من تثبيت مركزها في تلك الدُّوَل، وقد عجزت الحركة الوطنيَّة الإفريقية عن اجبار المستوطنين البيض بالتسليم بأبسط الحقوق السِّياسيَّة والمدنية للغالبية السوداء، وذلك بسبب ما كانت تتمتَّع به الأقليات من الدّعم السِّياسيّ والعسكرية من الدُّوَل الأوروبية[٩].

وبناء عليه، فإن القارة الإفريقية تعاني من حالة من التشتت السِّياسيّ، وعدم الاستقرار، وتنامي الصِّراعات بين الأطراف القابضة على السُّلطة، وقد شكَّلت هذه الأزمات محوراً مهماً في استقطاب الدُّوَل المتقدِّمة للاستفادة من ثروات القارة الإفريقية ومواردها الطبيعية، ممَّا أدَّى إلى اشتداد المُنافسة الجيوسياسية في القارة، حيث اعتمدت القِوى الكُبْرَى على سياسة الهيمنة والتهميش والأقصاء على اعتبار هذهِ السِّياسة آلية لإقصاء الآخر، وقد ارتبطت هذهِ السِّياسة بالدُّوَل المتنافسة، من جانب، وبالدُّوَل الإفريقية، من جانب آخر، حيث اعتمدت الدُّوَل الغربية على طرق عدَّة لاستمالة الدُّوَل الإفريقية للوقوف إلى جانبها، وربطها بعلاقات سياسيَّة واقتصادية واجتماعية ليست متكافئة تحقيقا لمصالحها الذاتية، مثل: سياسة المعونات، والقروض، والمساعدات، ومساعدة الدُّوَل في التحوَّل إلى الأنموذج الديمقراطي من خلال طرح مبادرات تحت عنوان الإصلاح السِّياسيّ والإقتصادي، في حين أن الدُّوَل الإفريقية كانت سابقاً هي من تحدَّد مع من تقف، لكن هذا الهامش من الاختيار غالباً ما كان يصطدم بمشكلات

ومعوِّقات تمنع ذلك، مثل: الفقر، وسوء التخطيط السِّياسيّ والإقتصادي، وارتفاع نسبة البطالة والعجز المالي.

المطلب الثاني: المشاكل الحدودية والمطالبات الانفصالية

إن أغلب الدُّوَل الإفريقية الّتي كانت خاضعة للهيمنة الأوروبية ما زالت تعاني من مشكلة سوء ترسيم الحدود، فالحدود السِّياسيَّة هي تقسيمات مصطنعة رسمت خارج القارة الإفريقية في مؤتمرات أوروبا على أساس المصالح الغربية، ولم تراعي رغبة الدُّوَل في إفريقيا، ومن دون الأخذ بنظر الاعتبار المستلزمات البشرية والسُّكَّانية. إذ في حالات عديدة خططت الحدود لتقسم شعباً واحداً إلى قسمين أو أكثر كما حدث للصومال، وفي بعض التقسيمات شطرت قبيلة واحدة بين إقليمين كما حدث لقبائل "الإيبو" **(Ibo)** في نيجيريا والكاميرون، وكذلك قبائل "الباكونجو" **(Bakungo)** في أنغولا ودولة الكونغو الديمقراطية، وهكذا يتَّضح بأن حدود قسم كبير من الدُّوَل الإفريقية لا تمثل سوى خطوط وهمية، في حين يعجز الواقع عن تفنيدها لأسباب وجودها، كما خلق الاستعمار الأوروبي حالة من عدم الولاء القومي بين القبائل وتغليب الانحيازات والولاءات الأولية على الانتماءات القومية(١٠).

ولعلَّ استقلال الدُّوَل في إفريقيا لم يحلِّ مشكلة الحدود، لأن أغلب هذه الدُّوَل رفضت فكرة إعادة تخطيط الحدود، واقتنعت بقبول الحدود، خاصة أن منظَّمة الوحدة الإفريقية منذُ تأسيسها عام ١٩٦٣(١١)، اتَّخذت توصية تؤكِّد على ضرورة التمسُّك بالحدود الإفريقية، لكن هذا لم يكن كافياً، حيث ظهرت المشاكل في السبعينيات من القرن العشرين، وأحدها بين المغرب وموريتانيا حول الصحراء الغربية، والّتي دخلت الجزائر فيها طرفاً لما تمتلكه هذه المنطقة من ثروات، فضلاً عن النزاع في القرن الإفريقي الّذي تُعدُّ فيه الصومال الدَّولة الأكثر تضرراً من جراء التقسيم الاستعماري للحدود، فالصومال تطالب بأراضي على الجهات الثلاث من حدودهم جيبوتي في الشمال وإثيوبيا في الغرب وكينيا في الجنوب الغربي، والنزاع بين أوغندا والسودان، والنزاع بين موريتانيا والسنغال حول جزيرة "آندوندي خوري" **(Andondi Khoury)**، والنزاع بين إثيوبيا وإريتريا، والنزاع المرير بين ليبيا وتشاد حول شريط "أوزو" **(Ozu)**، الّذي تنازلت عنه ليبيا عقب قرار محكمة العدل الدَّوْلية، ومشكلة إقليم "إيلمي" **(Elmy)** بين كينيا ودولة جنوب السودان(١٢).

وممَّا عقد قضية الحدود أكثر في إفريقيا هو وجود دُوَل صغيرة الأمر الّذي جعلها تتشارك في الحدود، إذ وصل إلى ثمان دُوَل مجاورة لدَّولة واحدة مثل السودان، وتسعة دُوَل كما هو الحال مع دولة الكونغو الديمقراطية، وهذه الحقيقة تجعل من قضية الحدود صعبة الحلَّ، إذ من غير المُمكن إرضاء هذا العدد الكبير من الدُّوَل عن طريق إعادة

تخطيط الحدود الإفريقية، ومن ثمَّ فإن كثرة هذه النزاعات في ظلّ غياب دور المنظمات الإقليميَّة الدَّوْلية أو عجزها عن القيام بدور معين لإيقافها، دفع بعض الدُّوَل الإفريقية للاستعانة بأطراف دولية، ممَّا زاد من حجم التدخُّل الأجنبي في القارة الإفريقية، وفضلاً عن زيادة مضطردة بالإنفاق العسكري من أجل الحصول على الأسلحة في وقت تكون فيه هذه الدُّوَل بحاجة ماسة إلى هذه المبالغ لتأمين الغذاء أو إنعاش اقتصادها المتدهور. وقد تأخذ مشاكل الحدود شكلاً آخر، مثل: مشكلة الدُّوَل المغلقة، إذ في إفريقيا توجد حوالى (١٤) دولة مغلقة من أصل (٢٨) دولة مغلقة في العالم، وهذه المشكلة لا تنحصر في الأزمات الّتي تواجهها الدَّولة في تجارتها فحسب، بل تُعدُّ مشكلة تهديد لعدم استقرار القارة، وذلك لارتباط التِّجارة في مكانة الدَّولة وفاعليتها الإقليميَّة أو الدَّوْلية، فعدم امتلاك الدُّوَل المغلقة لسواحل وموانئ يزيد من صعوبة وكلفة النقل، كما يعني خضوع هذه الدُّوَل لاشتراطات سياسيَّة واقتصادية للدُّوَل الأخرى، ممَّا يجعلها في وضع سياسي أضعف، ويجبرها أحياناً على إتباع السِّياسة الّتي تفرضها دولة الممر[١٣]، ولعلَّ أهم المشكلات الحدودية والسِّياسيَّة، هي:

أولاً: مشكلة الحدود بين السودان وكينيا قبل عام ٢٠١١

يعتبر المثلث المشترك بين السودان وإثيوبيا وكينيا المشكلة الأساسيَّة للدُّوَل الثلاثة، وبدأ النزاع عندما قررت بريطانيا المستعمرة إعطاء السُّلطة الإدارية على هذه المنطقة إلى كينيا عام ١٩٣٨، على الرغم من تأكيد بريطانيا تبعية هذه المنطقة إلى السودان، وبعد استقلال السودان عام ١٩٥٦، واستقلال كينيا عام ١٩٦٣، بدأت حدة النزاع بعد إتهام السودان بأن كينيا تساعد الإنفصاليين في جنوب السودان، وقد توتُّر الوضع حينما نشرت كينيا خرائط تضمَّنت هذا المثلث عام ١٩٨٨، وأعلنت السودان بموجب الوثائق أنها ستلجأ إلى المحاكم الدَّوْلية للمطالبة بحقوقها، كما قدمت كينيا الدّعم اللازم للمعارضة[١٤] في جنوب السودان من أجل تحقيق الانفصال وتشكيل دولة مستقلة.

ثانياً: مشكلة الحدود بين مصر والسودان

بدأت المشكلة الحدودية بين مصر والسودان بعد احتلال بريطانيا إلى مصر عام ١٨٩٩، حيث عقدت اتِّفاقية بين مصر وبريطانيا تؤكِّد بأن يطلق اسم السودان على الأراضي الواقعة جنوب خط عرض (٢٢°) شمالاً، لكن السِّيادة السودانية تحوَّلت إلى مصر عام ١٩١٤، وتأكَّدت أيضاً في معاهدة "لوزان" **(Lausanne)** عام ١٩٢٣، والّتي تخلت فيها تركيا عن كل حقوقها فيما كان يعرف بالولايات التابعة للإمبراطورية العثمانية، لكن استقلال السودان عن السُّلطة البريطانية عام ١٩٥٦، بدلّ المعادلات حيث أصبح الخط (٢٢°) شمالاً حداً سياسياً وقانونياً، وعندها بدأ الخلاف بين الدولتين، إذ بدأت التعديلات السودانية من حيث ضمُّ القبائل الّتي كانت ضمن الأراضي المصرية، والّذين يسكنون جبل **"غُلبة"** والمناطق المجاورة شمال شرق خط الحدود، ولهذا أصدر وزير الداخلية المصري قراراً عام ١٩٥٢، يقضي بتعديل الحدود في منطقة جبل

"عُلبة" أو منطقة **"الحلايب"**، وهي منطقة غنية بثرواتها، كذلك منطقة **"وادي حلفا"** الّذي يمر بها نهر النيل، وقد بدأ النزاع بين الدولتين حينما أعلنت السودان عن تقسيمات الدوائر الانتخابية التابعة للدَّولة، وكان من بينها منطقة جبل **"عُلبة"**، ومنطقة **"وادي حلفا"**، لهذا أرسلت الحكومة المصرية مذكرة احتجاج إلى منظَّمة الأمم المتَّحدة، لكن السودان قدمت الوثائق الّتي تدحض الحجج المصرية، وتوتُّر الوضع عندما أعطت الحكومة السودانية امتياز البحث عن المعادن إلى إحدى الشركات الكندية في منطقة جبل **"عُلبة"**، فاحتجت القاهرة بأن هذه المنطقة تابعة للأراض المصرية، وتقدمت السودان بشكوى إلى مجلس الأمن الدَّوْلي عام ١٩٩٢، وقامت مصر بالرد على هذه الشكوى[١٥]، وقد بقيت هذه المنطقة خاضعة إلى مصر على الرغم من أن الخلاف حولها ما يزال قائماً.

ثالثاً: مشكلة الحدود بين تشاد وليبيا

تتنازع الدولتين التشادية والليبية حول منطقة "أوزو" الّتي تنازلت عنها فرنسا الّتي كانت تحتل تشاد إلى إيطاليا عندما كانت تحتل ليبيا، إذ بموجب معاهدة "لا فال يوسليني" **(La val Yuslini)** الّتي سمَّيت رسمياً معاهدة روما لتنظيم المصالح الإيطالية والفرنسية بإفريقيا عام ١٩٣٥، والّتي نصت على تنازل فرنسا عن منطقة "أوزو"، لكن بعد هزيمة إيطاليا في الحرب العالمية الثانية تنازلت عن حقها في المطالبة بمستعمراتها بإفريقيا، وقد أصدرت منظَّمة الأمم المتَّحدة القرار المرقَّم (١٩٢) عام ١٩٥٠، ونص على أن تحديد الحدود في ليبيا يتمُّ من خلال المفاوضات مع فرنسا الّتي تحتل تشاد، وبذلك أصبحت منطقة "أوزو" تابعة إلى تشاد الّتي تحتلها فرنسا[١٦].

لكن ليبيا رأت بأن هذه المنطقة تابعة إلى ليبيا انطلاقاً من مرجعية فترة الجهاد، حيث تمركز بها الليبيون، وهم: السنوسيون، التبو، القرعان، الزغاوة، وأولاد سليمان، وقد تدخلت القوَّات الليبية لضم هذه المنطقة عام ١٩٧٣، وبمساعدة منظَّمة الوحدة الإفريقية، وبعض الدُّوَل العربيَّة اتَّفق الطرفان على الوسائل السِّلمية لحل المشكلة بين الطرفين، وفي حال فشل الحوار اتَّفق الطرفان على تحويل النزاع على محكمة العدل الدَّوْلية عام ١٩٨٩، وقد اجتمعت اللّجنة المختصة بالنزاع في الغابون عام ١٩٩٥، وانتهت إلى إقامة لجنة فرعية لتخطيط الحدود بقطاع "أوزو"، لكن لم تخرج اللجنة بقرار يرضي الطرفان، وبعد صدور قرار من محكمة العدل الدَّوْلية حسم النزاع لصالح التشاد[١٧]، وفي ظلّ الصِّراع السِّياسيّ في ليبيا منذُ عام ٢٠١١، فقد أخذ قطاع "أوزو" يشهد العديد من الخروقات الأمنيَّة، حيث تدخل المرتزقة من تشاد من أجل المشاركة في المعارك الدائرة في ليبيا.

رابعاً: الدَّور المصري في الأزمة الليبية بعد عام ٢٠١٠

تتمتَّع مصر وليبيا بأهميَّة شديدة في على المستوى الإقليمي والدَّوْلي، حيث تقع كِلا الدولتين في المنطقة الّتي تعرف بأنها "قلب الشَّرق الأوسط" **(The heart of the Middle East)**، وهي المنطقة الممتدَّة من نواكشوط غرباً حتى إسلام أباد شرقاً، وتجمع دُوَل مخزون الطَّاقة، والهلال الخصيب[١٨]، إذ تضمُّ دُوَل شمال إفريقيا، وهي: الجزائر، مصر، ليبيا، المغرب العربي، وتونس، ودُوَل جنوب الصحراء، جزر القمر، جيبوتي، الصومال، السودان، وموريتانيا، بمقتضى العضوية في جامعة الدُّوَل العربيَّة[١٩].

وقد تأثرت مصر وليبيا بموجة التغيير الّتي حدثت في المنطقة العربيَّة تحت عنوان: **"ثورات الربيع العربي"** في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، إذ انطلقت قوافل الاحتجاجات لإسقاط الرئيس الليبي "معمر القذافي" في ١٧ شباط/فبراير ٢٠١١[٢٠]، وتحت ضغط إستراتيجية "القوَّة الناعمة" **(Soft Power)** الأميركية في ظلّ الاحتجاجات العربيَّة أصدر مجلس الأمن الدَّوْلي قرار بعنوان نظريَّة التدخُّل الإنساني القرار المرقَّم (١٩٧٠) في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١١، حيث فرض حظر تصدير الأسلحة، وحظر السفر وتجميد الأصول المالية في ليبيا، كما فوّض القرار المحكمة الجنائية الدَّوْلية للتحقيق في جرائم اتُّهم بها النظام الليبي. ومن ثمَّ أصدر مجلس الأمن الدَّوْلي القرار المرقَّم (١٩٧٣) في ١٧ آذار/مارس ٢٠١١، الّذي يقضي بفرض منطقة حظر جوي فوُق ليبيا بقيادة حلف شمال الأطلسي، واتِّخاذ كافة الإجراءات الضرورية لإسقاط النظام الليبي، بما في ذلك استخدام القوَّة العسكرية، سواء بإجراء منفرد أم بالتنسيق مع الجهات الداخلية، وتجميد الأصول المالية والإقتصادية لليبيا، وإيقاف كافة الرحلات، ودعم المجموعات القبلية المسلّحة، والحركات الإسلاميَّة الّتي يُمكن من خلالها المساعدة في إسقاط النظام الليبي[٢١].

وبقيت الأوضاع العسكرية مستمرة في ليبيا، فقد أصبح حلف شمال الأطلسي القوَّة المحركة للصِّراع في ليبيا في أعقاب قتل "معمر القذافي" في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢[٢٢]، وقد أُجريت الانتخابات لتشكيل حكومة مؤقتة في ليبيا في نيسان/أبريل ٢٠١٤، لكنّ هناك جماعات مسلحة وإرهابية ظلت خارج الضوابط الحكومية، لهذا أصبح الصِّراع دائراً بين أربع حكومات متناحرة تسعى للسَّيطرة، هي: الحكومة الليبية المؤقتة المعترف بها دولياً، وحكومة إسلاميَّة أسَّسها المؤتمر الوطني العام، وحكومة مجلس النواب المعترف بها دولياً، والّتي تحظى بدعم من مصر والإمارات العربيَّة المتَّحدة، والحكومة الإسلاميَّة التابعة للمؤتمر الوطني العام **"حكومة الإنقاذ"**، ويقودها الإخوان المسلمون، ومدعومة من قِبَل تحالف جهات إسلاميَّة تعرف باسم **"فجر ليبيا"**، وتحظى بمساعدة من قطر، والسودان، وتركيا، وجماعات متنافسة أصغر، أهمُّها:

مجلس شورى ثوار بنغازي الإسلامي، وميليشيات الطوارق، والقوَّات المحلية في منطقة مصراته، كذلك تفشي تنظيم "داعش" في أغلب الأراضي الليبية[٢٣].

وقد كانت إستراتيجية المحاور هي الأساس في دعم الأزمة الليبية، حيث عملت السعودية والإمارات ومصر على دعم الجيش الوطني الليبي بقيادة اللواء "خليفة حفتر" للقيام بـ"عملية الكرامة" عام ٢٠١٤، ضدَّ حكومة الوفاق الليبية بقيادة "فايز السراج" المدعومة من قطر وتركيا، ولم تكن مصر بعيدة عن الدَّور الوظيفي في إطار الإستراتيجية الأمنيَّة في المنطقة، سواء للدفاع عن أهدافها أم لحماية مصالح الأطراف الدَّوْلية الكُبْرَى، إذ تدخلت مصر بقوَّة في الأزمة الليبية لأسباب عدَّة، أهمُّها: إنَّ ليبيا تمثل العمق الإستراتيجي إلى مصر نظراً لموقعها الجغرافي المجاور من الحدِّ الغربي من مصر، لذلك فإن عدم استقرار الأوضاع داخل الأراضي الليبية يُعتبر تهديداً مباشراً للأمن القومي المصري، بالإضافة إلى تأمين حصول مصر على النفط من ليبيا بشكل مستمر وبأسعار تفضيلية أقل من الأسعار العالمية، حيث تسعى مصر إلى مساهمة الشركات المصرية في إعادة إعمار البنية التحتية للغاز والنفط في ليبيا[٢٤].

ومن المحدِّدات الَّتي دفعت النظام المصري للانخراط بقوَّة في الملف الليبي، رداً على التدخُّل التركي في السَّاحة الليبية، حيث تمَّ توقيع الاتِّفاقية الأمنيَّة الليبية – التركية، ودخول الجانب التركي بشكل مباشر في ليبيا لدّعم الحكومة في طرابلس، وقد عُقدت الاتِّفاقية المصرية – اليونانية البحرية في ظلّ تطوُّر الوضع الجيوسياسي في شرق البحر الأبيض المتوسط الّذي فرضته اكتشافات الغاز، وما نتج عنه من تحالفات ونزاعات في المنطقة، وقد قام الرئيس "عبد الفتاح السيسي" بحشد القوَّات الجوية والقوَّات الخاصَّة في المنطقة الغربية العسكرية على الحدود المصرية – الليبية في حزيران/يونيو ٢٠٢٠.

المبحث الثاني: أدوات التنافس الأميركي – الصيني تُجَاه القارة الإفريقية

إنَّ السِّياسة الخارجية لأيّ دولة تتَّخذ العديد من الوسائل والأدوات بقصد الإسهام من أجل تنفيذ مقوِّماتها الأساسيَّة ضمن إطار توجُّهاتها، فهي تتحدَّد في الغالب عِبرَ موازنة المصالح بين الأهداف الثابتة للدَّولة، وبين المُتغيِّرات الإقليميَّة والدَّوْلية، إذ تسعى الدُّوَل لتنفيذ الخطط العامة في السِّياسة الخارجية إلى واقع ملموس، وقد تتعدَّد الوسائل المتبعة بحسب طبيعة تلك الأهداف وأهميتها، وهي تختلف من دولة لأخرى بحسب إمكانات كل دولة وقدراتها، وبما أن القارة الإفريقية تتمتَّع بأهميَّة إستراتيجية فقد اعتبرت من المحاور المهمَّة في السِّياسة الخارجية للدُّوَل الكُبْرَى، ولهذا اتَّجهت واشنطن وبكين تُجَاه القارة الإفريقية من خلال الوسائل السِّياسيَّة والإقتصادية. وبناءً عليه، سوف نقسِّم هذا المبحث إلى مطلبين، هما: المطلب الأول، الوسائل السِّياسيَّة المؤثرة في التنافس. والمطلب الثاني، الوسائل الإقتصادية المؤثرة في التنافس.

المطلب الأول: الوسائل السِّياسيَّة المؤثرة في التنافس

أولاً: الوسائل السِّياسيَّة الأميركية

لقد أعطى الوضع الدَّوْلي بعد تفكُّك الاتِّحاد السُّوفياتي عام ١٩٩١، فرصة للولايات المتَّحدة للتحرك في إفريقيا، إذ أعلنت أن المحدِّدات الرئيسة في التعامل مع الدُّوَل الإفريقية يكون عِبرَ احترام حقوق الإنسان، والأنموذج الديمقراطي في العملية السِّياسيَّة، وقد أوضح مستشار الأمن القومي الأميركي "أنتوني ليك" **(Anthony Lake)** قائلاً: **"يجب علينا نشر الديمقراطية واقتصاد السُّوق في العالم لأنها تحمي مصالحنا وتحفظ أمننا، وتعكس في الوقت نفسه قِيَمنا الّتي هي قِيَم أميركية وعالمية"**[٢٥]، وبهذا أصبح الإصلاح السِّياسيّ وحقوق الإنسان ذريعة للولايات المتَّحدة للاقتراب من القارة الإفريقية على نحو يكفل الهيمنة على الأجزاء الإستراتيجية في العالم من خلال إنشاء مراكز وقواعد في ضوء سياستها الرامية إلى ضمان المواد الأولية ومصادر الطَّاقة، ويعتبر التدخُّل الأميركي مرحلة جديدة لرسم معالم النفوذ في القارة، مثل: التدخُّل في الصومال عام ١٩٩٢، والاشتراك في عمليات الإغاثة عقب الحرب الأهلية في رواندا عام ١٩٩٤، والتدخُّل في أحداث ليبيريا عام ١٩٩٥، والتدخُّل في الشؤون الداخلية لزائير، بوروندي، دولة الكونغو الديمقراطية، ساحل العاج، زيمبابوي، نيجيريا، السودان، سيراليون، أنغولا، وتنزانيا.

وبهدف تعزيز المصالح الأميركية فقد قام وزير الخارجية الأميركي الأسبق "وارن كريستوفر" **(Warren Christopher)** بزيارة إلى إفريقيا عام ١٩٩٦، وجراء تفجير سفارة الولايات المتَّحدة في كينيا وتنزانيا عام ١٩٩٨، أشارت وزارة الخارجية الأميركية إلى أن إفريقيا تُعتبر الحلقة الأضعف في سلسلة الإرهاب الدَّوْلي، فالحدود يسهل اختراقها، ومؤسَّسات فرض القانون ضعيفة، ومناطق الصِّراع مُتعدِّدة، والدَّولة الوطنيَّة أمَّا هشة أو ضعيفة أو تحتضر، ما يجعل من بعض الدُّوَل ملاذاً للإرهاب، وقد استند المخطط الأميركي في إفريقيا أربعة قواعد، هي: **الأولى**، إنَّ الصحاري الممتدة من السودان شرقاً إلى موريتانيا والسنغال غرباً تحوَّلت إلى مناطق لإعداد الإرهابيين ذات الصِلَة بتنظيم القاعدة، الّذي يبحث عن قواعد جديدة لممارسة التدريب، والتجهيز، والتنظيم، و**الثانية**، إن مشكلة إيواء الإرهابيين في إفريقيا قابلة للتفاقم في أطار الحرب الدَّوْلية على الإرهاب، **والثالثة**، إن إفريقيا يجب أن لا تكون مثل أفغانستان، **والرابعة**، إن تنامي مشاعر العداء للسِّياسة الأميركية جعل الدُّوَل الإفريقية ملاذاً للتنظيمات الإرهابية[٢٦].

وقامت وزيرة الخارجية الأميركية الأسبق "مادلين أولبرايت" **(Madeleine Albright)** بزيارة إلى إفريقيا تمهيداً لزيارة الرئيس الأميركي الأسبق "بيل كلينتون" **(Bill Clinton)** إلى عام ١٩٩٨، حيث شملت ستة دُوَل، هي: أوغندا، رواندا، غانا، السنغال، دولة جنوب إفريقيا، وليسوتو، وكانت الزيارة بعنوان: **"بناء إفريقيا جديدة ناضجة سياسياً واقتصادياً"**، وقد حدَّدت أربعة أهداف للتعامل الأميركي مع القارة الإفريقية، وهي: **الأول**، دعم الديمقراطية، و**الثاني**، زيادة حجم التبادل التِّجاري بين أميركا ودُوَل القارة عِبرَ زيادة الاستثمارات، وإقامة أسواق جديدة ومؤسَّسات تجارية عملاقة، و**الثالث**، منع النزاعات المسلّحة، و**الرابع**، الحفاظ على ثراء الطبيعة والحياة النباتية والحيوانية والموارد الأولية. وعلى هذا الأساس عقد المؤتمر الوزاري الإفريقي– الأميركي عام ١٩٩٩، ضمَّ ممثلي خمسون دولة إفريقية، وقد حصلت القوَّات الأميركية على تسهيلات عسكرية في ميناء **"مومباسا"** في كينيا، كما وافقت أوغندا على منح القوَّات الأميركية تسهيلات عسكرية واستخباراتية في مطار **"إنتيبي الدَّوْلي"**(٢٧).

واعتبر تفجير برجَي التِّجارة العالمية عام ٢٠٠١، مركز التحوُّل في التخطيط الأميركي تُجَاه إفريقيا، إذ قام الرئيس الأميركي الأسبق "جورج دبليو بوش" **(George W. Bush)** بزيارة دُوَل إفريقية عدَّة، هي: نيجيريا، السنغال، دولة جنوب إفريقيا، بوتسوانا، وأوغندا، وانسجاماً مع السِّياسة الأميركية الرامية إلى التوسُّع في القارة، أكَّد الرئيس الأميركي الأسبق "جورج دبليو بوش" عام ٢٠٠٢، قائلاً: **"لن ندع الإرهابيين يهددون الشَّعوب الإفريقية، أو استخدام إفريقيا قاعدة لتهديد العالم"**، وخاصة بعد أن أشار مدير مكتب التخطيط السِّياسيّ في وزارة الخارجية الأميركية "ريتشارد هاس" **(Richard Haass)** قائلاً، **"بأن السِّيادة لا تمنح الحكومات شيكاً على بياض لتفعل ما تشاء داخل حدودها الخاصة"**(٢٨)، حيث تخشى الولايات المتَّحدة من أن تؤدي الظروف الإجتماعية، والإقتصادية، والأمنيَّة المتردية في القارة الإفريقية إلى إمكانية انتقال التِّكْنُولُوجيا المتقدِّمة والمواد النووية إلى جماعات ومنظمات إرهابية، لهذا اطلقت الولايات المتَّحدة **"برنامج المساعدة والتدريب لعمليات الطوارئ الإفريقية"** عام ٢٠٠٢، وطرحت **"مبادرة مكافحة الإرهاب في الساحل الإفريقي"** عام ٢٠٠٢. كما أعلنت عن **"برنامج التعليم والتدريب العسكري الدَّوْلي"**، في إطار الإعداد العسكري والأيديولوجي للضباط والعسكريين الأفارقة داخل المؤسَّسات الأمنيَّة، بهدف إخضاع جيوش الدُّوَل المتلقية، وأجهزتها الأمنيَّة لسُّلطة الولايات المتَّحدة، فهي تحاول أن تُعدَّ

جيلاً من العسكريين يحملون قِيَماً وأفكاراً تخدم الأهداف الأميركية العُليا، لهذا اقامت قاعدة بحرية ونقطة مراقبة في جمهورية ساو تومي وبرينسيبي علم ٢٠٠٢[٢٩].

وإنشاء قاعدة **"ليمونيه"** في جيبوتي عام ٢٠٠٢، بالإضافة إلى عقد اتِّفاقية بين الولايات المتَّحدة والكاميرون، الغابون، وغينيا الاستوائية عام ٢٠٠٣، يسمح بموجبها للقوَّات الأميركية باستخدام مطارات هذه الدُّوَل، كذلك توقيع اتِّفاقيات أمنيَّة مع غانا، ساحل العاج، السنغال، زامبيا، بنين، نيجيريا، إثيوبيا، وإريتريا. كما قامت أميركا بإنشاء مطار دولي في ليبيريا، لتزويد الطائرات بالوقود، فضلاً عن إنشاء محطة التقاط تابعة لوكالة المخابرات المركزية الأميركية للتجسُّس على كل ما يبث في إفريقيا، وقد عقدت الولايات المتَّحدة اتِّفاقية مع إرتيريا لإقامة قاعدة جوية أميركية، وتكون مجهزة بأحدث المعدات ومنظومات القيادة والسَّيطرة والاستطلاع لمراقبة الأنشطة والتحركات في القرن الإفريقي والبحر الأحمر، وتطوير منشآت مينائي عصب ومصوع الإرتيريين مقابل تقديم تسهيلات للأسطولين الخامس والسابع الأميركيين، وفي ضوء هذه المُتغيّرات تمَّ توسيع نطاق عمل حلف شمال الأطلسي ليشمل القارة الإفريقية[٣٠].

وقد أعلن الرئيس الأميركي الأسبق "جورج دبليو بوش" عام ٢٠٠٧، عن تشكيل قيادة أميركية عسكرية موحدة للقارة الإفريقية حملت اسم "أفريكوم" **(Africom)**، وتمَّ تحديد مهامها، وهي: بناء ودعم وتأمين موقع صدارة أميركا في القارة، وحماية المصالح الأميركية في غرب وشمال القارة، ودعم قدرة الدُّوَل الإفريقية على القيام بمهام حفظ السَّلام، ورفع كفاية قوَّات الأمن لهذه الدُّوَل، والتخطيط لعمليات التدخُّل العسكري في عموم القارة الإفريقية وتنفيذها، وتقديم المساعدات الإقتصادية والإنسانية بهدف تقييد الصِّراعات واحتواءها قبل نشوبها من الأصل، وتنسيق الجهود الأميركية العسكرية في القارة في كيان تنظيمي موحد، وإصلاح خطأ إهمال إفريقيا[٣١]، لهذا قام الرئيس الأميركي الأسبق "جورج دبليو بوش" بزيارة إلى إفريقيا عام ٢٠٠٨، وقد شملت الزيارة كلٌّ من بنين، ليبيريا، تنزانيا، ورواندا، وهي محاولة لتعزيز الحضور الأميركي في إفريقيا لمواجهة نفوذ القِوى الدَّوْلية، لا سيّما روسيا والصين، بالإضافة إلى تأمين الوصول إلى موارد الطَّاقة، واحتواء الحركات والتنظيمات الإفريقية المعادية[٣٢].

وفي عهد الرئيس الأميركي "باراك أوباما" **(Barack Obama)** عام ٢٠٠٩، انطلقت الإستراتيجية الأميركية في إفريقيا من ثلاثة مستويات، وهي: تعزيز مكانة الدُّوَل في إفريقيا، والّتي نجحت في مقاومة التهديدات العابرة للحدود، ودعم جهود تسوية النزاعات وعمليات حفظ السَّلام من خلال زيادة أنتشار الجيش الأميركي على وفق مقتضيات المصلحة، وتعزيز التعاون مع الدُّوَل المحورية، والمؤثرة في كل إقليم بهدف إنهاء تواجد تنظيم القاعدة في إفريقيا[٣٣]. كما قام الرئيس الأميركي "باراك أوباما" بزيارة إلى إفريقيا عام ٢٠٠٩، وقد شملت مصر وغانا، وركَّزت على إمكانات تعزيز

الشراكة الأميركية – الإفريقية على كافة الصعد، واتَّجهت الولايات المتَّحدة في إفريقيا نحو تعميم سياستها، ونمط ثقافتها، واعتبار القِيَم الأميركية هي قِيَم السُّوق وسيطرة آليات العرض والطلب، وبهذا المعنى أشارت وزيرة الخارجية الأميركية السابقة "كونداليزا رايس" **(Condoleezza Rice)** قائلة: **"إن خلق نظام دولي يعكس القِيَم والمثل الأميركية كونها قِيَماً عالمية، يدخل في صلب المصلحة القومية للولايات المتَّحدة"**(٣٤).

وتحت عنوان حقوق الإنسان والديمقراطية تدخلت الولايات المتَّحدة في الشؤون الإفريقية وفق بمبدأ النسبية، فالسِّياسة الأميركية توازن بين الدفاع عن المصالح، وضمان استقرار النُّظُم الصديقة، من ناحية، وبين مطلب تطبيق حقوق الإنسان والأنموذج الديمقراطي، من ناحية أخرى، إذ لا تزال هناك العديد من الحكومات الدكتاتورية الّتي تتمتَّع بالدّعم الأميركي، وإيماناً من الولايات المتَّحدة بأن نشر التعدُّديَّة السِّياسيَّة وفق الرؤية الأميركية، سوف يجعل القِوى الإفريقية خاضعة لسيطرتها، لهذا اتَّجهت إلى إغراء النخب الإفريقية للاقتداء بها، والاعتماد على جيل جديد من القادة الأفارقة لقناعتها بقدرة هؤلاء على تحقيق الاستقرار وتكييف اقتصاديات دولهم وفق توجُّهات وإرشادات صندوق النقد الدَّوْلي.

ومنذُ تولى الرئيس الأميركي "دونالد ترامب" **(Donald Trump)** في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، برز مصطلح **"أميركا أولاً"**، وقد أوضح مستشار الأمن القومي الأميركي "جون بولتون" **(John Bolton)** عام ٢٠١٨، أن الإستراتيجية الأميركية الجديدة إزاء إفريقيا تتضمن القضاء على التهديدات الإرهابية المتعلقة بتنظيم القاعدة وداعش، وضمان استخدام المساعدات بكفاءة وفعالية بما يصب في المصلحة الأميركية، والابتعاد عن المساعدات العشوائية المقدمة لإفريقيا التي لم تساهم في المنفعة الأميركية.

ثانياً: الوسائل السِّياسيَّة الصينية

إنَّ الصين تمثل نمطاً مختلفاً ومستقلاً عن القِوى الكُبْرَى في المحيط الدَّوْلي، فقد أخذت توسُّع اهتمامها تُجَاه إفريقيا، عن طريق التركيز على أنها أكبر دولة نامية تتفهم الاحتياجات التنموية الإفريقية، وهي مؤهِّلة للدفاع عن مصالح إفريقيا في المحافل الدَّوْلية، وتعتمد على مبدأ تحقيق الربح والمنفعة المتبادلة، وعدم التدخُّل في الشؤون الداخلية للدُّوَل الإفريقية، ولا تعتمد على سياسة "العصا والجزرة" **(Carrot and stick)**(٣٥)، فقد قام وزير الخارجية الصيني الأسبق "تانغ جياشيوان" **(Tang Jiaxuan)** بزيارة إلى القارة الإفريقية، وشملت أوغندا، زامبيا، مصر، كينيا، وتنزانيا، وقد أعقبها زيارة للرئيس الصيني الأسبق "جيانغ زيمين" **(Jiang Zemin)** إلى إفريقيا عام ١٩٩٩، وشملت ساحل العاج، غانا، مدغشقر، ودولة جنوب إفريقيا،

وتضمَّنت الزيارة مجموعة من المبادئ للتعامل مع إفريقيا، وهي: الاحترام المتبادل لسِّيادة ووحدة الأراضي، وعدم الاعتداء المتبادل، وعدم التدخُّل في الأوضاع الداخلية للدُّول الأخرى، والمساواة والمنفعة المتبادلة، والتعايش السِّلمي، وقد طرح خطَّة لإقامة علاقات الصداقة الصينية – الإفريقية، وتضمَّنت إقامة علاقات صداقة متينة بين الجانبين، وتحقيق المساواة في التِّجارة البينية، والوحدة والتعاون المشترك، والنظرة الواحدة للمستقبل، والتنمية المشتركة، وخاصة أن تطلع الصين إلى عالم يسوده السَّلام، وتتهيأ فيه الظروف الملائمة لإقامة علاقات متطوُّرة مع مختلف دُوَل العالم(٣٦).

وقد حدَّد الرئيس الصيني السِّياسة الأمنيَّة للصين في إفريقيا، قائلاً: **"إننا نحبذ أن تتوصل إفريقيا إلى حلولٍ لمشاكلها ونزاعاتها من خلال المفاوضات السِّلمية، وأن الحكومة الصينية تدعم جهود الدُّوَل الإفريقية بشأن استكشاف واختيار النظام السِّياسيّ، وأسلوب التنمية الّذي يتلاءم مع ظروفها الوطنيَّة"**(٣٧)، واتَّجهت الصين للمشاركة الفاعلة في جهود الأمن والاستقرار ضمن تحرك منظَّمة الأمم المتَّحدة لحفظ السَّلام في إفريقيا، ومساندة الدُّوَل الإفريقية في معارضتها للتدخُّل الخارجي في شؤونها الداخلية، وحلّ النزاعات من خلال الحلول السِّلمية والتشاور، كما تمَّ تشكيل منتدى للتعاون الصيني– الإفريقي، وتمَّ الاتِّفاق في ميثاق المنتدى على عقد مؤتمر وزاري بالتناوب لأعضاء المنتدى كل ثلاثة سنوات.

إن ما يدعم توجه السِّياسة الصينية الجديدة لزيادة نفوذها في إفريقيا هو عدم وجود ماضٍ استعماري لها في الدُّوَل الإفريقية، بما يمهد السبيل أمام توسعها وزيادة نفوذها، كما رفضت أيّ مساعٍ غربية لربط المساعدات والقروض لإفريقيا بمطالب تتعلق في مكافحة الفساد وشؤونٍ حقوق الإنسان، وقد استطاعت الصين أن تقيم علاقات مع العديد من الأنظمة الإفريقية بمعزل عن قضايا حقوق الإنسان والديمقراطية، وفي الوقت الّذي تنادي فيه الصين بإدخال إصلاحات سياسيَّة واقتصادية فأنها من جانب آخر طرحت تجربتها إنموذجاً أمام الدُّوَل الإفريقية، لتبرهن بأن توفير الإصلاحات والانفتاح الإقتصادي لن يقود بالضرورة إلى الديمقراطية كما تنادي به الدُّوَل الغربية(٣٨).

وتحرص الصين على الالتزام بالشكل الرسمي في علاقاتها مع الدُّوَل الإفريقية، وتدرك الصين أن هناك أحزاباً، وقِوى سياسيَّة، وجماعات مصالح بازغة في العديد من هذه الدُّوَل، لكن الصين تحرص على عدم التعامل مع هذه الجماعات والقِوى السِّياسيَّة والمجتمعية، والتعامل فقط مع مؤسَّسات الدَّولة الرسمية. كما تسعى الصين إلى توجيه القادة الأفارقة في مواجهة الانتقادات الغربية للصين المتعلقة بحقوق الإنسان، وتعول الصين على الدُّوَل الإفريقية في رفض الاعتراف بتايوان، وهو ما يعزِّز الجهود الصينية لعزل تايوان في السَّاحة الدَّوْلية(٣٩)، فالصين ترى أن القارة الإفريقية ميداناً حيوياً لتحقيق الطموح الإستراتيجي لها في طرح مفهوم جديد للأمن الّذي يؤمِّن الصُّعود السِّلمي للصين بوصفها قوَّة عالمية، ويمنحها الشَّرعية في المجتمع الدَّوْلي، وانطلقت

الصين تُجَاه القارة الإفريقية لتعميق نفوذها السِّياسيّ من خلال الدّعم الإقتصادي، وهو جزءٌ من رؤية صينية للتأثير على الأوضاع السِّياسيَّة[٤٠].

وعلى الرغم من محدودية لجوء الصين إلى استخدام القوَّة لتنفيذ سياستها الخارجية لا يعني إهمال العامل الأمني، إذ حدَّدت مندوب الصين لدى منظَّمة الأمم المتَّحدة عام ٢٠٠١، موقف الصين من التهديدات الإرهابية، قائلاً: **"إنَّ الأمم المتَّحدة المنتدى المهم للدُّوَل لتتعاون مع بعضها بعضاً في محاربة الإرهاب، ويجب أن تلعب دوراً قيادياً في الجهود الدَّوْلية المبذولة في هذا الجانب، وضرورة عدم المزج بين الإرهاب ودولة بعينها أو دين بعينه، كما لا يجوز تبني معايير مزدوجة في الحرب على الإرهاب"**[٤١]. وقد سعت الصين إلى تعزيز تبادل التقارير الاستخبارية مع الدُّوَل الإفريقية، بهدف مكافحة الإرهاب والقرصنة، وتهريب الأسلحة والمخدرات والجرائم الإقتصادية، والعمل على رفع قدرات الدُّوَل الإفريقية لمواجهة تلك التهديدات، كما سعت الصين لمواجهة كل التحركات الّتي تدخل ضمن نطاق الجرائم الّتي تهدُّد السِّلم والأمن الدوليين، إذ تخشى الصين من تهديد الجماعات الإسلاميَّة المُتشدِّدة في إفريقيا، والّتي من المُمكن أن تؤدي لإلهاب المشاعر الانفصالية في إقليم "شينجيانغ" **(Xinjiang)**.

ويعتبر التحرك السِّياسيّ للصين تُجَاه قارة إفريقيا تحت عنوان إستراتيجية المواجهة ضدَّ السِّياسة الأميركية الرامية إلى احتوائها، حيث أشار إليه رئيس الوزراء الصيني "ون جيا باو" **(Wen Jiabao)** خلال منتدى التعاون الصيني– الإفريقي عام ٢٠٠٣، قائلاً: **"إنَّ الهدف الإستراتيجي العالمي الأوسع لإقامة علاقات أوثق مع إفريقيا هو مواجهة الهيمنة الغربية"**، وتمثل إفريقيا إحدى الركائز لمواجهة إستراتيجية الاحتواء الأميركية الموجهة ضدَّ الصين، وتمثل إفريقيا ثقل سياسي مهم قد تحتاجه الصين في إطار علاقاتها الدَّوْلية، ولا يقتصر التحرك الصيني تُجَاه إفريقيا على الزيارات الدبلوماسيَّة، وإنَّما ذهبت الصين نحو تطوير علاقاتها مع الاتِّحاد الإفريقي كونه إطاراً شاملاً يضمُّ كل الدُّوَل في إفريقيا، وغالباً ما تعلن الصين تقديرها واحترامها لفكرة عموم إفريقيا، وتدعم دور الاتِّحاد الإفريقي في قضايا القارة.

وقد قام العسكريون الصينيون بتكثيف الزيارات إلى إفريقيا، تمَّ في خلالها زيادة عدد الملحقيات العسكرية الصينية المنتشرة في القارة الإفريقية، وتقديم التعاون والتشاور في مجال الأمن المتبادل، وإجراء اجتماعات متكررة للأمن والتعاون العسكري مع دُوَل القارة، إذ تمَّ عقد اتِّفاقية بين الصين وجنوب أفريقيا عام ٢٠٠٣، لتشكيل لجنة للدفاع المشترك في إطار المشاورات الدفاعية الإستراتيجية، وقد قام الرئيس الصيني الأسبق "هو جينتاو" **(Hu Jintao)** عام ٢٠٠٤، مع وفد من الوزراء ورجال الأعمال وممثلي الشركات الصينية بزيارة إلى نيجيريا، والغابون، والجزائر، وحدَّدت الصين في خطابها السِّياسيّ معارضة فرض أيّ دولة، وبأيّ شكل من الأشكال لنظامها السِّياسيّ

والأيديولوجي على الدُّوَل الإفريقية، كما وقَّعت اتِّفاقية بين الصين ونيجيريا عام ٢٠٠٥، لتزويدها بطائرات مقاتلة لزيادة قدراتها الجوية، بالإضافة إلى عقد اتِّفاقية تعاون عسكري بين الصين وسيراليون عام ٢٠٠٦، لتزويدها بمراكب للمراقبة والتدريب، فضلاً عن توقيع العديد من الاتِّفاقيات العسكرية بين الصين وكينيا، مصر، زيمبابوي، والسودان(٤٢).

وقد صرَّح به رئيس وزراء الصين "ون جيا باو" **(Wen Jia bao)** عام ٢٠٠٦، قائلاً: **"إنَّ الصين تشجع الدُّوَل الإفريقية على الديمقراطية، وسيادة القانون والعدالة الإجتماعية والمساواة... إن الصين تثق تماماً بأن الدُّوَل الإفريقية تستطيع إن تحلَّ قضاياها الداخلية بنفسها"**(٤٣)، فالرؤية الصينية تنطلق من الإدراك السليم لحقوق الإنسان والسِّيادة، وهو إحدى المفاهيم المشتركة الّتي تلتقي حولها الصين وإفريقيا، لهذا فأن أميركا اتهمت الصين بأن دخولها إلى إفريقيا يهدف إلى تحقيق منافع اقتصادية دون الأخذ بنظر الاعتبار حقوق الإنسان والديمقراطية، كما قامت الصين باستخدام إستراتيجية القوَّة الناعمة من خلال توظيف الأداة الثَّقافية بغية تسهيل تواجدها في القارة الإفريقية، حيث حرصت على تأمين العديد من المنح التعليمية والتبادل الثَّقافي، والتدريب المشترك، وعقد الاتِّفاقيات الثَّقافية مع الدُّوَل الإفريقية. كما قام وزير الخارجية الصيني "لي تشاو شينغ" **(Li Zhaoxing)** بزيارة إلى إفريقيا عام ٢٠٠٧، وقد شملت بوتسوانا، إفريقيا الوسطى، غينيا بيساو، تشاد، وإريتريا، ثمَّ تبعها زيارة الرئيسي الصيني "هو جينتاو" إلى كلٍّ من الكاميرون، ليبيريا، السودان، زامبيا، ناميبيا، دولة جنوب إفريقيا، موزنبيق، وجزر سيشيل(٤٤).

وانطلقت الإستراتيجية العسكرية الصينية من رفضها للتحركات الأميركية العسكرية في القارة الإفريقية بذريعة محاربة الإرهاب، من خلال التأكيد على ضرورة دعم الجهود العالمية لمحاربة الإرهاب، من خلال تفعيل دور منظَّمة الأمم المتَّحدة، وقد حدَّدت الصين معايير مستقرة لدّعم قوَّات حفظ السَّلام التابعة لمنظمة الأمم المتَّحدة، وهي: يجب أن تكون عمليات منظَّمة الأمم المتَّحدة لحفظ السَّلام منسجمة مع أهداف ميثاق منظَّمة الأمم المتَّحدة ومبادئها، خاصة ما يتعلق بسيادة الدُّوَل، وعدم التدخُّل في الأمور الداخلية الوطنيَّة، وعدم إطلاق أيّ عمليات لحفظ السَّلام قبل موافقة الدُّوَل ذات الشأن، ويجب التزام قوَّات حفظ السَّلام بالحياد، وعدم اللّجوء إلى استخدام القوَّة إلاَّ في حالة الدفاع عن النفس، ويجب ارتكاز قرارات إرسال جنود حفظ السَّلام على القدرات والظروف العملية، ويجب عدم إطلاق إيّ عملية لحفظ السَّلام قبل نضج الظروف، والتأكيد على عدم تحوُّل جنود حفظ السَّلام طرفاً في الصِّراع(٤٥). وخلال منتدى التعاون الصيني الإفريقي في الصين أكَّد الرئيس الصيني "شي جين بينغ" **(Xi Jinping)** عام ٢٠١٨، أن الصين لا تربط الاستثمارات في إفريقيا بشروط سياسيَّة، كما سعت الصين

إلى إقامة استراتيجية شاملة مع شمال إفريقيا عام ٢٠١٩، شملت كلٌّ من المغرب والجزائر ومصر.

إنَّ التنافس بين الولايات المتَّحدة والصين في إفريقيا يمثل في إحدى جوانبه الرغبة في تعزيز وإدامة النفوذ السِّياسيّ سواء داخل القارة أم خارجها عِبرَ ضمان الحصول على دعم الدُّوَل الإفريقية في محاولة لإيجاد رؤى موالية لهما في بالأمور ذات الاهتمام المشترك لِكِلا الدولتين على الصعيد العالمي(٤٦). وتشكل التوجُّهات الصينية في قارة إفريقيا موقفاً مضاداً للسِّياسة الأميركية، والرامية إلى إيجاد قيادات ونخب سياسيَّة إفريقية تكفل السَّيطرة على ثروات القارة وأنظمتها السِّياسيَّة، وبما يعزِّز بالمحصلة ضمان ولاء هذه القيادات وانسياقها وراء سياسة الأميركية، ومن ثمَّ التحكم في منطقة مصالح حيوية ذات أولوية، لهذا تعتبر الولايات المتَّحدة أن الإستراتيجية الصينية في إفريقيا تمثل تحدياً للسِّياسة الأميركية في القارة من خلال السّعي الصيني لإضفاء صفة الشَّرعية على انتهاكات مبادئ حقوق الإنسان، وعلى الممارسات غير الديمقراطية في بعض الدُّوَل تحت شعار السِّيادة الوطنيَّة وعدم التدخُّل، بالإضافة إلى الدعوة المشتركة بين الصين والدُّوَل الإفريقية بخلق نظام عالمي جديد تشترك فيه جميع دُوَل العالم.

المطلب الثاني: الوسائل الإقتصادية المؤثرة في التنافس

أولاً: الوسائل الإقتصادية الأميركية

أدرك صانع القرار الأميركي الأهميَّة الإستراتيجية لإمدادات الطَّاقة ودورها في إدامة وتعزيز نمو الإقتصاد العالمي، وأن النفط مادة محدودة غير قابلة للتجدد، وفي المستقبل لن تكون الإمدادات كافية لتلبية الطلب المرتفع، حيث يواجه العالم عجزاً مهماً، ممَّا يجعل التنافس على الإمدادات النفطية شديدة، إذ تحتل الولايات المتَّحدة المرتبة الأولى بوصفها أكثر دولة تستهلك النفط عالمياً، وقد أصبح ضمان إمدادات مصادر الطَّاقة ضمن اهتمامات الأمن القومي، وشرط مسبق لضمان النمو الإقتصادي المستدام، ولإحكام الهيمنة على مخزونات النفط العالمية، ممَّا يسهل التحكم في اقتصاديات القِوى المُنافسة، من خلال البحث عن مصادر جديدة للطَّاقة تكون أكثر أمناً، وأقل ضرراً، لا سيّما في إفريقيا(٤٧).

إنَّ الأهداف الإستراتيجية الأميركية في إفريقيا تتمثل في السَّيطرة على مناطق التعدين والمواد الخام، وحماية خطوط التِّجارة البحرية، وفتح الأسواق أمام حركة التِّجارة والاستثمارات الأميركية، ونشر قِيَم الليبرالية، واقتصاد السُّوق، لذا أوضح الرئيس الأميركي الأسبق "ريتشارد نيكسون" **(Richard Nixon)** عام ١٩٩١، قائلاً: **"إننا لا نذهب إلى هناك دفاعاً عن الديمقراطية، ولا نذهب إلى هناك لمحاربة الدكتاتورية، ولا نذهب إلى هناك للدفاع عن الشَّرعية الدَّوْلية، إننا نذهب إلى هناك وعلينا أن نذهب لأننا لن نسمح بأن تمس مصالحنا الحيوية"**(٤٨)، وفي خطاب نائب

وزير الخارجية للشؤون الإفريقية "جورج موس" **(George Moss)** أمام مجلس الشيوخ عام ١٩٩٣، قال: **"إن أحد الأهداف الدائمة للسِّياسة الأميركية في هذه القارة، هو الوصول بدون عقبات إلى المواد الأولية الإستراتيجية"**، وقد حثت اللّوبيات الإدارة الأميركية بهدف التركيز على المناطق الإستراتيجية في إفريقيا بوصفها مصدراً بديلاً للنفط خارج المناطق غير المستقرة في الشَّرق الأوسط، إذ إن استهلاك مصادر الطَّاقة في المجمع الصِّناعي العسكري الأميركي، وما يحتاجه من موارد إستراتيجية في تزايد مستمر(٤٩).

وسعت الولايات المتَّحدة إلى تطبيق مفاهيم الشراكة الأميركية – الإفريقية على اعتبار إفريقيا شريك، وليس مجرد متلقٍ للمساعدات والمعونات، فقد طرَح الرئيس الأميركي الأسبق "بيل كلينتون" عام ١٩٩٦، وثيقة بعنوان: **"تنمية إفريقيا والفرص المتاحة ونهاية الاعتماد على الغير"**، وتضمَّنت قانون التِّجارة الجديد مع إفريقيا سمَّي بقانون "النمو والفرص في إفريقيا" **(Growth and opportunity in Africa)**، ويعتمد على مبدأ الشراكة بين الجانبين، والتِّجارة بدلاً من المساعدة، ويرتكز على رفع الحواجز الجمركية عن صادرات (٤٨) دولـة إفريقيـة، وقد صدر عن مجلس العلاقات الخارجية الأميركية عام ١٩٩٧، تقرير بعنوان: **"العلاقات الإقتصادية للولايات المتَّحدة مع إفريقيا"**، إذ أوصى بأن تكون الولايات المتَّحدة في مقدِّمة الدُّوَل الصِّناعيَّة للاستفادة من الفرص الجديدة في إفريقيا، وقد أكَّد نائب مساعد وزير الطَّاقة الأميركي الأسبق "جورج بيرسُن" **(George Pearson)**، قائلاً: **"لا يُمكن للعلاقات الأميركية – الإفريقية التجارية إلاَّ وأن تصبح أوثق في المستقبل، نظراً لكون كل برميل بترول واحد من خمسة براميل تستهلكها الولايات المتَّحدة في العقود القليلة القادمة سيكون على الأرجح من إفريقيا"**(٥٠).

وحدَّد الرئيس الأميركي الأسبق "بيل كلنتون" عام ١٩٩٧، توجُّهات السِّياسة الأميركية الإقتصادية الجديدة تُجَاه إفريقيا، وتضمَّنت خمسة عناصر، وهي: **الأول**، عقد اللقاءات السنوية بين مسؤولين رفيعي المستوى من الجانبين، و**الثاني**، تسهيل وصول المنتجات الإفريقية إلى الأسواق الأميركية، وتخفيض الرسوم الجمركية للدُّوَل الّتي تقوم بالإصلاحات، والتفاوض على إقامة منطقة تجارة حرة بين الطرفين مع بداية عام ٢٠٢٠، وأن يدعم ذلك إنشاء بنك لتمويل الصادرات والواردات بين الجانبين، و**الثالث**، خفيض ديون الدُّوَل الإفريقية الأكثر فقراً الّتي تقوم بالإصلاحات، إذ تمَّ تخفيض ديون كلٌّ من أوغندا، موريتانيا، موزمبيق، بنين، السنغال، وتنزانيا، و**الرابع**، تعزيز الاستثمارات الأميركية في القارة الإفريقية، خاصة في الأماكن الّتي تتميّز بوفرة مصادر الطَّاقة والمواد الخام الأولية، و**الخامس**، زيادة المساعدات الأميركية الفنية المقدِّمة إلى إفريقيا، والسَّماح لهذه الدُّوَل للاستفادة بشكل أفضل من برامج المساعدات(٥١).

ويُعدُّ برنامج المساعدات باسم **"إجماع واشنطن"** من أدوات السِّياسة الأميركية، بهدف تأمين مصالح الولايات المتَّحدة، وتدعيم مكانتها بوصفها قطباً أحادياً مهميناً على المسرح الدَّوْلي، عن طريق **"سياسة التّرغيب"**، بتقديم القروض والمنح والمساعدات، بشروط تنسجم والمصالح الأميركية، كذلك عن طريق **"سياسة التّرهيب"**، ضدَّ دُوَل ترفض الإذعان للسِّياسة الأميركية، وفي السياق ذاته، فقد أشار رئيس البنك الدَّوْلي للإنشاء والتعمير الأسبق "يوجين آر بلاك" **(Eugene R. Black)** إلى تحديد الأهداف الإقتصادية لبرنامج المساعدات الخارجية الأميركية، إذ إن المساعدات توفر سوقاً مهمَّة ومباشرة للسُّلع والخدمات، كما تعمل على فتح وتوسيع أسواق جديدة أمام الشركات الأميركية، بالإضافة توجيه اقتصاد الدُّوَل المستفيدة من هذه المساعدات نحو نظام السُّوق الحر، الّذي يكفل ضمان مصالح الشركات الأميركية[٥٢].

كما أصدرت واشنطن قانون **"التِّجارة والتنمية في إفريقيا"** عام ٢٠٠٠، وتمَّ من خلاله إنشاء منتدى للتعاون الإقتصادي والتجاري بين الولايات المتَّحدة وإفريقيا، بالإضافة إلى وضع سياسة شراكة بين الجانبين من أجل الاستثمار والتِّجارة، وإنشاء مراكز للتمثيل التجاري في إفريقيا، مثل: مركز "رون براون" **(Ron Brown)** في دولة جنوب إفريقيا عام ٢٠٠٠، حيث يقدم الدّعم للشركات الأميركية العاملة أو الساعية للدخول إلى الأسواق الإفريقية، وفي ضوء سياسة العولمة الأميركية أصبحت إفريقيا سوقاً مفتوح إمام رأس المال الأجنبي والاستثمار الخارجي، حيث توزعت الشركات المُتعدِّدة الجنسية على نطاق واسع في القارة الإفريقية ضمن برامج لإقامة العلاقات والشراكــة المتبادلة، وأخذت هذه الشركات تستثمر في القطاعات النَّفطية، مثل: شركة "إكسون موبيل" **(Exxon Mobil)**، وشركة "شيفرون تكساكو" **(Chevron Texaco)**، إذ إن توظيف الأموال في الصِّناعة النَّفطية تُعدُّ من الأمور المربحة للولايات المتَّحدة، ولهذا نجد إن الشركات الأميركية تقوم بنشاط كبير في الدُّوَل الإفريقية، حيث أنَ كلفة التنقيب عن البرميل الواحد من النفط في إفريقيا تقل عما هو عليه في الولايات المتحدة[٥٣].

وفي عهد الرئيس الأميركي الأسبق "باراك أوباما" ٢٠٠٩، سعت الولايات المتَّحدة إلى استثمار الأموال في دُوَل القارة الإفريقية، إذ يُمكن أن يخلق تأثيراً حاسماً في تحديد المستقبل الإقتصادي لهذه الدُّوَل، فهو وسيلة تستطيع من خلالها الشركات الأميركية المنتشرة هناك أن تفرض على الدُّوَل الإفريقية الاعتماد على أنظمة اقتصادية معينة، إذ إن إحدى الخصائص المميّزة للسِّياسة الإقتصادية الأميركية في إفريقيا، هي المساهمة في تشكيل مؤسَّسات وشركات مشتركة في هذه الدُّوَل، وأن يكون لها نصيب في رأس مال تلك الشركات، ويكون لها نفوذ في فرض إرادتها على تلك الدُّوَل، بهدف

تقييد القِوى الإقتصادية الصاعدة الّتي تنافس الولايات المتَّحدة على إدارة النظام الدَّوْلي، لا سيّما روسيا والصين.

وأعلن الرئيس الأميركي "دونالد ترامب" عام ٢٠١٨، عن الإستراتيجية الأميركية الجديدة إزاء إفريقيا، حيث أوضح مستشار الأمن القومي "جون بولتون" أن الأهداف الإقتصادية الأميركية الجديدة تقوم على تطوير العلاقات التجارية بين الولايات المتَّحدة والدُّوَل الإفريقية لصالح الطرفين، وأن تكون المعاملة بالمثل وليست بالتبعية، وحذر من تنامي السِّياسة الصينية في إفريقيا، لهذا طرحت الولايات المتَّحدة ما يُسمَّى مبادرة "إفريقيا المزدهرة" **(Prosperous Africa)** والّتي تقوم على تشجيع القادة الأفارقة على اختيار مشروعات استثمارية عالية الجودة والشفافية، وتطوير نُظُم التمويل والعمل على تحقيق استقلال الدُّوَل الإفريقية، وإنهاء علاقة التبعية الإقتصادية الناجمة عن تفاقم المديونيات، وإنشاء شركات متبادلة المنفعة، ودعم المشاريع والمبادرات الّتي سوف تدعم قطاع الوظائف في الولايات المتَّحدة(٥٤).

يتضح أن إفريقيا تمثل محوراً للسِّياسة الإقتصادية الأميركية، وفي ضوء تراجع عامل القوَّة العسكرية، مقابل عامل القوَّة الإقتصادية، وإطلاق حريَّة آليات السُّوق، وتزايد الطلب على السِّلع والخدمات، وتعزيز الاستثمار، فأن الإدارة الأميركية تبنت في إفريقيا تغليب المصالح الإقتصادية على الاعتبارات الأيديولوجيَّة.

أولاً: الوسائل الإقتصادية الصينية

أصبح أمن الطَّاقة ضمن الاهتمامات القومية للصين الشعبية، إذ يرتبط باستراتيجية التنمية الشاملة وإدارة البرنامج التحديثي، وله انعكاسات جيواستراتيجية، إذ تشير التقارير أن الطلب الصيني على النفط يستمر في الزيادة مع استمرار معدلات النمو العالية، وانطلقت الصين في تعاملها مع إفريقيا من سياسة براغماتية عِبرَ إعطاء الأرجحية للاعتبارات الإقتصادية، بهدف الحفاظ على معدلات النمو وتحقيق الازدهار الّذي يعتبر أساس الاستقرار الإجتماعي، واستمرار الاحتكار السِّياسيّ للحزب الشيوعي الحاكم في الصين، إذ تنظر الصين إلى إفريقيا كونها مصدراً يدعم قاعدتها الصِّناعيَّة، لهذا سعت إلى تحقيق هدفين رئيسين، هما: **الأول**، تحويل الصين إلى قوَّة فاعلة في سوق النفط العالمية، و**الثاني**، ضمان الإمدادات النَّفطية اللازمة للمساعدة في سد احتياجات الطلب المحلي المتنامي عليها في الصين(٥٥).

وقد أدركت الصين أهميَّة الانفتاح الإقتصادي من خلال توسيع التِّجارة والاستثمار، إذ أشار الرئيس الصيني الأسبق "جيانغ زيمين" عام ١٩٩٧، قائلاً: **"إنَّ الانفتاح على العالم الخارجي يمثل سياسة رئيسة وطويلة المدى لدولتنا، ونحن إذ نواجه تيار العولمة في مجال التطوُّر الإقتصادي والعلمي والتِكْنُولُوجي، فأننا لا بدَّ أن نتخذ موقفاً أكثر فعاليـة يتمثل في تحسين انفتاحنا على العالم في مجالات مختلفة،**

وعلى مستويات مُتعدِّدة"[٥٦]، لهذا قامت الصين بتشكيل الإدارات الخاصَّة لتنمية العلاقات الإقتصادية والتجارية، فضلاً عن إنشاء عدد من المراكز والمعاهد البحثية المختصة في الشؤون الإفريقية، وتمَّ الإعلان عن إنشاء منتدى التعاون الصيني– الإفريقي عام ٢٠٠٠، الّذي شكل إطاراً للعلاقات الثنائية على وفق خطط مدروسة قائمة على أُسس مؤسَّساتية متكاملة وموضوعية، إذ تمَّ إلغاء التعريفة الجمركية عن (١٩٠) سلعة مستوردة من (٢٨) دولة إفريقية، وإلغاء ديوناً الدُّوَل الإفريقية الأقل تطوُّراً، وقد وقَّعت الصين اتِّفاقيات للتبادل التجاري، ومنع الازدواج الضريبي مع (٤٧) دولة إفريقية عام ٢٠٠٢.

وتميّزت إستراتيجية الصين الإقتصادية للتعامل مع إفريقيا بسمات عدَّة، هي: السِّياسيَّة التنافسية الّتي تتمثل في رغبة الصين للعمل مع أيّ دولة في إفريقيا، وفق مبدأ عم التدخُّل في شؤون الدُّوَل الأخرى، بالإضافة إلى الميزة التفاضلية الّتي تمثلت باستخدام إستراتيجية العطاءات ذات التكلفة المنخفضة، الّتي تركز على العمالة الصينية الماهرة ذات التكاليف الإدارية المنخفضة بنسبة تفوُّق نظيرتها الغربية، والسرعة في الانجاز، وبأقل قدر ممكن من التعقيدات، ناهيك عن المساعدة الدبلوماسيَّة الإنمائية عِبرَ منح الاهتمام الدبلوماسي للمشاريع في القارة، وتقديم المساعدة الإنمائية، خاصة القروض منخفضة الفائدة والهبات، وقد شجعت الصين كل الشركات الصينية على النظر إلى القارة الإفريقية بوصفها مركزاً تجارياً واستثمارياً، إذ يقدر مجموع الشركات الصينية العاملة في إفريقيا بأكثر من (٨٠٠) شركة موزعة على (٤٩) دولة إفريقية، تشترك حوالى (٤٨٠) منها في مشروعات مشتركة مع مؤسَّسات إفريقية، ولا شك فإن الدَّور المتزايد للشركات الصينية في أغلب الجوانب يعكس قدرتها التنافسية العالمية، إذ تستطيع تقديم مشروعات عالية الجودة بكلفة تقل عن (٢٥) بالمئة عن الشركات الأخرى المنافسة[٥٧]. كما إن التحرك الصيني للاستثمار لم يتوقف في التعامل مع الدُّوَل الإفريقية فرادى أو على شكل جمعي، وإنَّما تتعامل أحياناً مع مجموعة مُحدِّدة من الدُّوَل ترتبط بقطاع أو مجال استثماري معين، وشملت معظم دُوَل القارة الإفريقية[٥٨].

وقد أنشأت الصين مجلس الأعمال الصيني– الإفريقي عام ٢٠٠٤، بهدف دعم استثمارات القطاع الخاص الصيني في إفريقيا، كما أصدرت الصين وثيقة بعنوان: **"سياسة الصين تُجَاه إفريقيا"** عام ٢٠٠٦، وحدَّدت أهم الجوانب للاستثمار، لهذا أشار مساعد وزير الخارجية الصيني "لو غوزنغ" **(Lu Guoxing)**، قائلاً: **"إن الاستثمارات وعملية توسُّع الشركات الصينية في إفريقيا تتمتَّع بقدرة مستقبلية هائلة، لأن إفريقيا غنية بالموارد الطبيعية الّتي يحتاج إليها النمو الإقتصادي الصيني بشكل كبير"**[٥٩].

وقامت الصين بتأسيس صندوق التنمية الصينية – الإفريقية عام ٢٠٠٧، لغرض تشجيع الاستثمار وزيادة نسبة المساعدات الصينية المقدِّمة إلى الدُّوَل الإفريقية، لكنها

شكَّلت وسائل للتغلغل الإقتصادي، عِبرَ استخدام تلك المساعدات لتعزيز علاقات الصين مع الحكومات الإفريقية، وضمان تدفُّق موارد الطَّاقة، وكسب الحلفاء جُدُد في إفريقيا انطلاقاً من المنفعة المتبادلة، حيث تعتمد إستراتيجية المساعدات الصينية على القروض بدل المنح، وذلك لسببين، هما: **الأول**، إنَّ الصين تستخدم القروض ذريعة لضمان تدعيم العلاقات الإقتصادية والسِّياسيَّة مع الدُّوَل المتلقية، فأن تحقِّق هذا الهدف تقوم بشطب هذه الديون، و**الثاني**، يتمثل في ارتباط هذه القروض بشروط استفادة الشركات الصينية بنسبة كبيرة من مشروعات القروض(٦٠). وقد قام الرئيس الصيني "شي جين بينغ" بزيارة إلى إفريقيا عام ٢٠١٨، في خضم الحرب التجارية بين الصين والولايات المتَّحدة، وفي ظلّ توسُّع الحضور التجاري والاستثماري الصيني في القارة. وأكَّد وزير الخارجية الصيني "وانغ يي" **(Wang Yi)** خلال زيارته إلى إفريقيا عام ٢٠١٩، بأن الصين مصدر رئيس لأموال الاستثمارات المدعومة بقدرتها الهائلة في إنشاء البُنى التحتية في إفريقيا.

يتبيَّن أن التعاون الإقتصادي يمثل المحور الرئيسي لتوجُّه الصين صوب إفريقيا، نظراً للتسهيلات الّتي تقدمها الصين إلى القارة الإفريقية في مجال المساعدات، والّتي لا يتمُّ ربطها بأية شروط سياسيَّة.

الخاتمة

تُعدُّ القارة الإفريقية محوراً استراتيجياً للولايات المتَّحدة والصين، خاصة بعد تفجير برجَي التِّجارة العالمية الّتي أثرت على السِّياسة الأميركية، إذ اتَّبعت كِلا الدولتين ما يُسمَّى "إستراتيجية الفرص الثابتة" **(Fixed opportunities strategy)**، بغية التدخُّل في الأمور السِّياسيَّة والإقتصادية في القارة الإفريقية لتعزيز الجانب السِّياسيّ والأمني في القارة الإفريقية، والحصول على الفرص الاستثمارية وضمان إمدادات الطَّاقة، بما يتلاءم مع التحركات الأميركية ــ الصينية على المستوى العالمي.

الاستنتاجات

١- إنَّ القارة الإفريقية تعاني من العديد من الأزمات الجيوسياسية نتيجة السِّياسة الاستعمارية الأوروبية الّتي قسمت المنطقة على أساس عنصري، وبعد تأكيد الخصاص الإستراتيجية للقارة بدأت القِوى العالمية تتدخُّل بقوة في الشؤون الإفريقية، لهذا يأتي اهتمام الولايات المتَّحدة والصين بالقارة الإفريقية في إطار الرؤية التنافسية والتوسُّع العالمي، إذ إن المحدَّدات الإستراتيجي تدفع إلى تأكيد أهميَّة القارة في منظومة السياستين الأميركية والصينية، حيث سعت كِلا الدولتين إلى طرح المبادرات السِّياسيَّة والإقتصادية. فقد سعت الولايات المتَّحدة إلى هيكلة قيادة عسكرية موحدة تختص بشؤون القارة، بالإضافة إلى إعطاء حلف شمال الأطلسي صلاحية التدخُّل العسكري المباشر تحت ذريعة معالجة الأزمات الأمنيَّة في القارة، والتقليل من مخاوف

انتقال هذهِ الأزمات إلى منطقة الخليج العربي تحت شعار تنويع إمدادات الطَّاقة، كما سعت الولايات المتَّحدة إلى إيجاد قواعد عسكرية في إفريقيا منخفضة التكاليف سياسياً وأمنياً، ومواجهة الحركات الراديكالية المُتشدِّدة في المنطقة تحت عنوان تحقيق السِّلم والأمن الدوليين ومكافحة الإرهاب، وتوفير الحماية للحلفاء والأصدقاء، وهي وسيلة لمواجهة وردع الأنظمة المُناهضة للسِّياسة الأميركية. بينما انطلقت الصين من إستراتيجية المنافع الإقتصادية من دون التدخُّل في الشؤون السِّياسيَّة الإفريقية بشكل مباشر، حيث تحتل مسألة تأمين مصادر الطَّاقة الأولوية في السِّياسة الخارجية الصينية، إذ تتيح القارة الإفريقية فرصاً استثمارية من خلال تعزيز التِّجارة، وزيادة حجم الاستثمارات.

٢- استخدمت الولايات المتَّحدة والصين الوسائل المُتعدِّدة تُجَاه القارة الإفريقية بالشكل الّذي يسمح بحرية الحركة، لكن الوسائل الإقتصادية كانت الأداة الأكثر فاعلية سواء باتجاه توظيفها بصورة إيجابية مثل المساعدات، أم بصورة سلبية مثل العقوبات، وقد استهدفت من الناحية العملياتية التوافق مع الأصدقاء، وكسب الحلفاء، وامتلاك التأثير على الأنظمة السِّياسيَّة الإفريقية، مع الفارق أن المساعدات الأميركية تعطى لاعتبارات سياسيَّة في ضوء إضفاء الطابع العسكري على السِّياسة الأميركية إزاء القارة الإفريقية، والقائمة على ذريعة الدفاع عن المبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان، مقارنة بالمساعدات الصينية الّتي تعطى من دون أيّ شروط مسبقة، وعدم التدخُّل في أمور الدُّوَل المتلقية، إذ سعت الصين إلى تطوير علاقاتها مع الدُّوَل الإفريقية وفق مبدأ المصالح المشتركة، والابتعاد عن معايير الإصلاح السِّياسيّ والديمقراطي وحقوق الإنسان، أو محاولة فرض أشكال جاهزة على دُوَل القارة الإفريقية.

الهوامش

(١) تتمتَّع القارة الإفريقية بمساحة قدرها (٣٠,٣٣٠,٠٠٠) كم٢، وهي ثانيَ مساحة بعد القارة الآسيوية، وتشكل نسبة (٢٢,٣٢) بالمئة من مساحة اليابسة البالغة (١٣٥,٨٠٧,٠٠٠) كم٢، وتمثل مساحة إفريقيا من غير الدُّوَل العربيَّة (٦٦,٣) بالمئة، وهي تغطي (٦) بالمئة من إجمالي مساحة سطح الأرض، وقد انعكس حجم مساحة القارة الإفريقية على مساحة وحداتها السِّياسيَّة الّتي تصل إلى (٥٤) دولة، وتمتد القارة الإفريقية من الناحية الفلكية عِبرَ خط الاستواء بين خط العرض (٣٧,٢١) درجة شمالاً عند رأس بلانك في تونس شمالاً، وبين خط العرض (٣٤,٥١) درجة جنوباً عند رأس أقولاس في أقصى القارة جنوباً، وتضمُّ القارة الإفريقية احتياط مؤكَّد من النفط يقدر بحوالى (١٢٥) بليون برميل، أيّ ما يعادل نحو (٧,٣) بالمئة من حجم الاحتياطي العالمي عام ٢٠١٩، واحتياط مؤكَّد من الغاز حوالى (٥٠٩) تريليون قدم مكعب، أيّ ما يعادل نحو (٧,٢) بالمئة من حجم الاحتياطي العالمي عام ٢٠١٩. يُنظر: هاشم خضير الجنابي وطه حمادي الحديثي، قارة إفريقيا: دراسة عامة وإقليميَّة لأقطارها غير العربيَّة، دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٩٠، ص٩، ١٠. كذلك يُنظر:

Nj Ayuk and other, African Energy Outlook 2020, African Energy Chamber Press, Johannesburg, 2020, P. 8.

(٢) خيري عبد الرزاق جاسم، التحوُّلات الديمقراطية في إفريقيا دراسة حالة (نيجيريا)، سلسلة دراسات إستراتيجية، مركز الدراسات الإستراتيجية والدَّوْلية، جامعة بغداد، بغداد، العدد ٧٣، ٢٠٠٥، ص١٢.

[٣] سعد ناجي جواد، التطوُّرات السِّياسيَّة الحديثة في إفريقيا، جامعة بغداد، كلية العلوم السِّياسيَّة، بغداد، ١٩٩٠، ص٨٥.
[٤] حمدي عبد الرحمن، إفريقيا وتحديات عصر الهيمنة أيّ مستقبل؟، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٧، ص٧٦.
[٥] ظاهر جاسم محمد، إفريقيا ما وراء الصحراء من الاستعمار إلى الاستقلال: دراسة تاريخية، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، القاهرة، ٢٠٠٣، ص١١٦ – ١١٨.
[٦] خيري عبد الرزاق جاسم، المصدر السابق، ص٢٥ – ٢٩.
[٧] كوثر عباس الربيعي، السِّياسة الأميركية تُجَاه القارة الإفريقية الدلالات والابعاد، نشرة "المرصد الدَّوْلي"، مركز الدراسات الإستراتيجية والدَّوْلية، جامعة بغداد، بغداد، العدد ١٥، كانون الأول/ديسمبر، ٢٠١٠، ص١٣ – ١٦.
[٨] حمدي عبد الرحمن، المصدر السابق، ص١٢١.
[٩] سعد ناجي جواد، المصدر السابق، ص٧٨ – ٨٠.
[١٠] سعد ناجي جواد، المصدر السابق، ص٧٣، ٧٤.
[١١] تمَّ تحويل هذه المنظمة من مسماها "منظَّمة الوحدة الإفريقية" إلى "الاتِّحاد الإفريقي في تموز/يوليو ٢٠٠١، بعد أن وقعت (٣٦) دولة على التصديق في الدورة (٣٧) لمنظمة الوحدة الأفريقية في "لوساكا" (Lusaka) عاصمة زامبيا، وتمَّ بموجبها انتقال مؤسَّسات وأصول وخصوم المنظمة، كذلك شعارها وعلمها ونشيدها وديوانها إلى الاتِّحاد الإفريقي. للمزيد ينظر: أزهار محمد عيلان، الاتِّحاد الإفريقي الجديد ... بين الواقع والطموح، "أوراق قارية"، مركز الدراسات الإستراتيجية والدَّوْلية، جامعة بغداد، السنة الخامسة، العدد ١١٦، ٢٠٠٣، ص١٩ – ٢٢.
[١٢] عبد السلام إبراهيم البغدادي، البعد الإيجابي في العلاقات العربيَّة – الإفريقية والتعدُّدية الإثنية كرابط ثقافي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠١٣، ص١٠٣.
[١٣] سعد ناجي جواد، المصدر السابق، ص٧٥، ٧٦.
[١٤] علي أحمد هارون، أسس الجغرافيا السِّياسيَّة، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩٨، ص٢٥٥.
[١٥] علي أحمد هارون، المصدر السابق، ص٢٤٦ – ٢٥٠.
[١٦] محمد شريف جاكو، العلاقات السِّياسيَّة بين تشاد و ليبيا: قضية أوزو من ١٩٦٠ حتى ١٩٩٠، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٨، ص٣٨.
[١٧] علي أحمد هارون، المصدر السابق، ص٢٥٦.
[١٨] جميل مطر وعلي الدين هلال، النظام الإقليمي، دراسة العلاقات السِّياسيَّة العربيَّة، مركز دراسات الوحدة العربيَّة، بيروت، ٢٠٠١، ص٢٣.
[١٩] ديبورا ج. جيرنر وآخرون، الشَّرق الأوسط المعاصر (محاولة للفهم)، ترجمة: أحمد عبد الحميد أحمد، مطابع المجلس الأعلى للآثار، القاهرة، ٢٠٠٣، ص١٨.
[٢٠] مصلح خضر الجبوري، جذور الاستبداد والربيع العربي، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمّان، ٢٠١٢، ص١٩٣ – ١٩٨.
[٢١] حسن محمد الزين، الربيع العربي آخر عمليات الشَّرق الأوسط الكبير، دار القلم الجديد، بيروت، ٢٠١٣، ص٢٢٧ – ٢٣٣.
[٢٢] عبد الإله بلقزيز، ثورات وخيبات في التغيير الّذي لم يكتمل، منتدى المعارف، بيروت، ٢٠١٢، ص٨٠.
[٢٣] فريحة عوض الترهوني، المؤامرة الكُبْرَى: فوضى الربيع العربي وحقيقة الحرب على ليبيا، نيو لينك للنشر والتدريب، القاهرة، ٢٠١٥، ص١٧٢.
[٢٤] تمارا كاظم الأسدي ومحمد غسان الشبوط، عاصة التغيير: الربيع العربي والتحوُّلات السِّياسيَّة في المنطقة العربيَّة، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ٢٠١٨، ص١٥٤ – ١٥٨.
[٢٥] عدنان الهياجنة، "الحرب على العراق وتوازن القِوى الدَّوْلية"، احتلال العراق الأهداف – النتائج – المستقبل، بإشراف محمد الهزاط وآخرون، مركز دراسات الوحدة العربيَّة، بيروت، ٢٠٠٤، ص٣٣٦.

(٢٦) كوثر عباس الربيعي، التحركات الأميركية في إفريقيا ... وجود عسكري مكثف للهيمنة على النفط وتطويق المنافسين، سلسلة أوراق دولية، مركز الدراسات الإستراتيجية والدَّوْلية، جامعة بغداد، بغداد، العدد ١٥٢، ٢٠٠٦، ص٣، ٤.

(٢٧) عبد السلام إبراهيم البغدادي، السِّياسة الأميركية تُجَاه إفريقيا، مجلة "دراسات دولية"، مركز الدراسات الإستراتيجية والدَّوْلية، جامعة بغداد، بغداد، العدد ٢٠، حزيران/يونيو، ٢٠٠٣، ص٢، ٣.

(٢٨) مايكل برير، الكتاب المقدس والإستعمار الإستيطاني: أميركا اللاتينية جنوب إفريقية فلسطين، الطبعة الثانية، ترجمة: احمد الجمل ووزياد منى، قَدْمُس لنشر والتوزيع، دمشق، ٢٠٠٤، ص١٢٢.

(٢٩) حمدي عبد الرحمن، إدارة بوش وعسكرة السِّياسة الأميركية تُجَاه إفريقيا، مجلة "السِّياسة الدَّوْلية"، مؤسَّسة الأهرام، القاهرة، السنة الرابعة والأربعون، المجلَّد ٤٣، العدد ١٧٣، تموز/يوليو، ٢٠٠٨، ص١٨٧.

(٣٠) سامي السيد أحمد، السِّياسة الأميركية تُجَاه صراعات القرن الإفريقي ما بعد الحرب الباردة: الدَّور والاستجابة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠١٠، ص١٣١.

(٣١) عبد القادر محمد فهمي، الفكر السِّياسي والإستراتيجي للولايات المتَّحدة الأميركية: دراسة في الأفكار والعقائد ووسائل البناء الإمبراطوري، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمّان، ٢٠٠٩، ص١١٣، ١١٤.

(٣٢) خميس دهام حميد، النظام السِّياسيّ ومشكلات الوحدة الوطنيَّة في دولة جنوب إفريقيا، الجنان للنشر والتوزيع، عمّان، ٢٠١٠، ص٥٣.

(٣٣) عبد الله الأشعل، المسافة تضيق بينه وبين أسلافه: أوباما لم يطوِّر مواقفه بعد من القضايا العربيَّة، مجلة "آفاق المستقبل"، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، السنة الأولى، العدد ٤، نيسان/أبريل ٢٠١٠، ص٦٠.

(34) Condoleezza Rice, Rethinking the national international Interest: American Realism For a New World, Foreign Affairs, Vol. 87, No. 4, July – August, 2008, P. 26.

(٣٥) رافع علي المدني، الدبلوماسيَّة الناعمة في السِّياسة الصينية تُجَاه إفريقيا العلاقات الصينية السودانية نموذجاً (٢٠٠٠ – ٢٠١٠)، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمّان، ٢٠١٦، ص١٧٩.

(٣٦) طارق عادل الشيخ، الصين وتجديد سياستها الإفريقية، مجلة "السِّياسة الدَّوْلية"، مؤسَّسة الأهرام، القاهرة، السنة الأربعون، المجلَّد ٣٩، العدد ١٥٦، نيسان/أبريل، ٢٠٠٤، ص١٥٣.

(٣٧) طارق عادل الشيخ، الصين وإفريقيا والتطلع إلى القرن الحادي والعشرين، مجلة "السِّياسة الدَّوْلية"، مؤسَّسة الأهرام، القاهرة، السنة الخامسة والثلاثون، المجلَّد ٣٤، العدد ١٣٨، تشرين الأول/أكتوبر، ١٩٩٩، ص١٩٨، ١٩٩.

(٣٨) جون ثورنتون وآخرون، الصين المُتغيِّرة: احتمالات الديمقراطية في الداخل والدبلوماسيَّة الجديدة تُجَاه "الدُّوَل المارقة"، سلسلة دراسات عالمية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، العدد ٧٨، ٢٠٠٩، ص٣٣.

(٣٩) رضا محمد هلال، الوجود الإقتصادي الصيني في إفريقيا: الفرص والتحدّيات، مجلة "السِّياسة الدَّوْلية"، مؤسَّسة الأهرام، القاهرة، السنة الثانية والأربعون، المجلَّد ٤١، العدد ١٦٣، كانون الثاني/يناير، ٢٠٠٦، ص١٣٢.

(٤٠) سعيد رفعت، توجُّهات أميركية وتحوُّلات أوروبية جديدة في المنطقة، مجلة "شؤون عربيَّة"، القاهرة، العدد ١٢٥، ربيع، ٢٠٠٦، ص٥.

(٤١) بايتس غيل، النجم الصاعد: الصين "دبلوماسية أمنيَّة جديدة"، ترجمة: دلال أبو حيدر، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠٠٩، ص٢٦٦، ٢٦٧.

(٤٢) بايتس غيل، المرجع السابق، ص١١٧.

(٤٣) عبد السلام إبراهيم البغدادي، التجربة الصينية في إفريقيا: وقائع التحرك الإقتصادي المعاصر في إفريقيا (١٩٤٩ – ٢٠٠٨)، دراسات إستراتيجية، مركز الدراسات الإستراتيجية والدَّوْلية، جامعة بغداد، بغداد، العدد ٩٧، ٢٠٠٨، ص٤٢.

(٤٤) كريس ألدن، الصين في إفريقيا شريك أم منافس؟، ترجمة: عثمان الجبالي المثلوثي، الدار العربيَّة للعلوم– ناشرون، بيروت، ٢٠٠٩، ص١٦٤.
(٤٥) بايتس غيل، المرجع السابق، ص١٩٠ – ١٩٢.
(٤٦) جميل مصعب محمود، تطوُّرات السِّياسة الأميركية تُجَاه إفريقيا وانعكاساتها الدَّوْلية، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمّان، ٢٠٠٦، ص٣٨.
(٤٧) روجر هاورد، نفط إيران ودوره في تحدي نفوذ الولايات المتَّحدة، ترجمة: مروان سعد الدين، الدار العربيَّة للعلوم– ناشرون، بيروت، ٢٠٠٧، ص٤٨.
(٤٨) منصور عبد الحكيم، الإمبراطورية الأميركية: البداية .. والنهاية، دار الكتاب العربي، دمشق، ٢٠٠٥، ص١٧٠.
(٤٩) جانيس ج. تيري، السِّياسة الخارجية الأميركية في الشَّرق الأوسط: دور جماعات الضغط والمجموعات ذات الاهتمامات الخاصة، ترجمة: حسان البستاني، الدار العربيَّة للعلوم– ناشرون، بيروت، ٢٠٠٦، ص٩٢.
(٥٠) الشيماء علي عبد العزيز، أهداف جولة كلينتون في إفريقيا، مجلة "السِّياسة الدَّوْلية"، مؤسَّسة الأهرام، القاهرة، السنة الرابعة والثلاثون، المجلَّد ٣٣، العدد ١٣٣، تموز/يوليو، ١٩٩٨، ص١٩٧.
(٥١) جميل مصعب محمود، المرجع السابق. ص٦٧، ٦٨.
(٥٢) عبد الله أحمد أبو راشد، العولمة في النظام العالمي والشَّرق أوسطية، دار الحوار للنشر والتوزيع، دمشق، ١٩٩٩، ص١٤.
(٥٣) شاهر إسماعيل الشاهر، أولويات السِّياسة الخارجية الأميركية بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، ٢٠٠٩، ص٨٠.
(54) Nj Ayuk and other, op. cit, P. 52.
(٥٥) أيان تايلر، دبلوماسيَّة الصين النَّفطية في إفريقيا، سلسلة دراسات عالمية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، العدد ٦٣، ٢٠٠٧، ص٨.
(٥٦) حنان قنديل، "الصين وتايوان والعولمة: رؤية مقارنة"، آسيا والعولمة، بإشراف محمد السيد سليم وصدقي عابدين، مركز الدراسات الآسيوية، القاهرة، ٢٠٠٣، ص٢٥٢.
(٥٧) حمدي عبد الرحمن حسن، التنافس الدَّوْلي في القرن الإفريقي، مجلة "السِّياسة الدَّوْلية"، مؤسَّسة الأهرام، القاهرة، السنة الخامسة والأربعون، المجلَّد ٤٤، العدد ١٧٧، تموز/يوليو، ٢٠٠٩، ص١٧٥.
(٥٨) كريس ألدن، المرجع السابق، ص١٢٠.
(٥٩) عبد السلام إبراهيم البغدادي، التجربة الصينية في إفريقيا: وقائع التحرك الإقتصادي المعاصر في إفريقيا (١٩٤٩ – ٢٠٠٨)، المصدر السابق، ص١٠٤.
(٦٠) أيان تايلر، المصدر السابق، ص٩.